



# استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠٢٥\_ ٢٠٢٠

مصر تستثمر في المستقبل



وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ٢٠١٥

الصفحة	فهرس المحتويات		
٥	كلمة الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالي		
٧	مقدمة عن التعليم العالي في مصر		
1.	لماذا التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي	المقدمة	
1.	منطلقات التخطيط الاستراتيجي		
11	منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية		
١٣	الأدوات الرئيسية المستخدمة في وضع الاستراتيجية		
81:20	الفصل الأول		
	تحليل الوضع الراهن لمنظومة التعليم العالي في مصر حتى ٢٠١٣/٢٠١٢	تشخيص وا	
22		١/١ الاتاحة	
31		٢/١ الجودة	
35	س والعدالة	7/1 تكافؤ الفرص	
٤٤	٤/١ الكفاءة الخارجية		
٥٢	٥/١ التمويل		
۵۷	٦/١ البحث العلمي والابتكار		
٦٠		٧/١ دولية التعليم	
٧٢	فلية	٨/١ الكفاءة الدا-	
٧٣	عمة	٩/١ الإدارة والحور	
٧٥	ة	١٠/١ تحليل الفجو	
89: 1	الفصل الثاني		
	لرؤية ـ الرسالة — المسارات) لمنظومة التعليم العالي في مصر	1)	
83		١/٢ الرؤية.	
83		٢/٢ الرسالة.	
83		٣/٢ القيم المتبناه.	
84	ـاف الاستراتيجية والمشروعات والمبادرات .	2/۲ القضايا والأها	
87	عكومة المصرية لتطوير التعليم العالي بخطة التنمية المستدامة.	٥/٢ ربط خطة الد	

الفصل الثالث	151:90
الخطة التنفيذية للخطة الاستراتيجية لمنظومة التعليم العالي في مصر	
11/المسارالأول: الإتاحة.	92
17/لسار الثاني: القبول.	95
/١٣/٢سار الثالث: هيئة التدريس والقيادات.	97
12/14سار الرابع: الإداريون والقيادات الإدارية.	101
10/لسار الخامس: الطلاب.	103
17/لسار السادس: البحث العلمي و الابتكار.	109
/١٧/٨سار السابع: التعليم التقني التطبيقي.	117
/١٨/٤سار الثامن: المستشفيات الجامعية وخدمة المجتمع.	121
19/ المسار التاسع: الحوكمة والإدارة المؤسسية.	125
10/ المسار العاشر: الجودة و الاعتماد.	132
۱۱۱/سار الحادي عشر: التدويل.	137
/١٢/ المسار الثاني عشر: تكنولوجيا المعلومات والتعليم.	145
الملاحق	179:152
ولاً:ملحق أسماء فريق عمل الاستراتيجية	153
انياً:ملحق صور ورش العمل وجلسات العصف الذهني	171

# كلمة وزير التعليم العالى

# كلمة الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى

تطمح وزارة التعليم العالي مع كل المؤسسات التابعة لها إلي إحداث نقلة نوعية في جودة التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع بما يساهم في تنمية الشروة البشرية الشابة التي تزيد عن نصف المجتمع المصري بحيث تكون قادرة على بناء دولة حديثة قوية مؤسسة على المعرفة وقادرة على النافسة إقليميا ودوليا. ولتحويل طموحاتنا إلي واقع يعود على المجتمع المصري بالرخاء والرفاهية كان لزاما علينا صياغة استراتيجية لتطوير التعليم العالى (٢٠١٥-٢٠٣٠) تتناغم مع رؤية مصر لعام ٢٠٣٠ حيث أن التعليم العالي هو عماد التنمية البشرية التي تستند إليه الرؤية المصرية. وتمثل هذه الاستراتيجية امتدادا طبيعيا لتاريخ طويل من التخطيط الاستراتيجي بدءا منذ عام ٢٠٠٠ وها نحن نستكمل المسيرة ونصحح المسار ليتواءم مع المتغيرات المعاصرة والتحديات التي واجهتها مصرنا الحبيبة في الأونة الأخيرة.

تمثل هذه الاستراتيجية نتاجا لعمل جماعي يعتمد على تعزيز ثقافة التعاون والتكامل بين مختلف الجهات ومراكز صنع القرار لتحقيق التميز في وضع الاستراتيجية، فلقد كان للمشاركة المجتمعية الفاعلة لكثير من العنيين بشئون التعليم العالي من أساتذة وخبراء في الجامعات المصرية وإداريون وطلاب وتناغم قوى وواضح في المجتمع متمثلاً في الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة - دوراً مهماً - في إعداد هذه الاستراتيجية، وذلك من خلال العديد من ورش العمل بالجامعات المصرية والوزارات المختلفة، بالاضافة إلى جلسات العصف الذهني والاستفادة من التجارب الناجحة للوصول إلى أفكار جديدة ومقاربات خلاقة لمواجهة التحديّات القائمة في أكثر من قطاع حيّوي داخل التعليم العالي، الأمر الذي يشكّل نقطة تحوّل تسير بنا نحو الأهداف المنشودة في تجسيد لإرادتنا المشتركة في الاتجاه نحو مستقبل أفضل بإذن الله تعالي.

وأهم ما يميز هذه الاستراتيجية إنسجامها وتناغمها مع خطة الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث راعت كافة قطاعات الدولة المختلفة بحيث تخدم كل منها بالشكل الذى يساعد على تحقيق الغايات الأساسية لخطة الدولة، ومن ثم أخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار كيفية رفع جودة الخريج الجامعي بما يسمح له بأن يكون قادراً على الانخراط في سوق العمل بما يحقق أهداف التنمية المستدامة الطموحة، كما أنها أخذت في الحسبان العلاقات المتشابكة بين التعليم العالى والتعليم قبل الجامعي والبحث العلمي والشباب والاقتصاد والاستثمار بحيث تتفاعل مخرجات التعليم العالى بشكل صحى داخل بيئة المجتمع المصري حتى يتسنى بإذن الله تحقيق أهداف التنمية المنشودة، وبما يجعلها لأ تأتى بمعزل عن خطة الدولة.

لاشك أن الطريق طويل حتى نحقق رؤيتنا التي نطمح إليها مما يستلزم منا جميعا زيادة فاعلية الأداء المؤسسي والأكاديمي في ظل محدودية الموارد المتاحة من خلال بذل المزيد من التضحيات والجهد والعطاء والصبر والثابرة حتى نتمكن من تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

أشكر كل من ساهم في إعداد هذه الاستراتيجية وأدعو الجميع للإلتفاف حول مشروعات الاستراتيجية والمشاركة الجادة فيها حتى يصل التعليم العالى في مصر إلى مصاف التعليم المتميز الذي يليق بإسم مصرنا العزيزة

على المستوي العالمي، كما لا يفوتني ان اأتقدم بالشكر والتقدير لمجموعة البنك الدولي على مراجعتهم واسهاماتهم القيمة بالخطة وهم: فرانسيسكو مارموليجو — نينا أرنولد — مايكل تروكانو.

والله الموفق،،،

أ. د. السيد أحمد عبد الخالق

وزير التعليم العالي

# مقدمة الاستراتيجية

في إطار سعى القيادة المصرية لإحداث نقلة جذرية نوعية وإصلاحات في كافة قطاعات الاقتصاد المصري بهدف ترسيخ دعائم اقتصاد وطني قوى، وفي إطار سعى الحكومة لتحقيق هذه الرؤية تأتى أهمية تطوير منظومة التعليم العالي لتتلاءم مخرجاته مع الاحتياجات التنموية، ولأن مؤسسات التعليم العالي لم تعد تملك رفاهية الانتظار تأتى أهمية البدء الفوري في تطوير المنظومة لتساهم بدور محوري وفعال في وصول مصر لأن تكون من أفضل ٣٠ اقتصاد عالمي عام ٢٠٣٠ بمشيئة الله تعالى، ذلك أن مؤسسات التعليم العالي تضطلع بمهمة أساسية وهي تكوين وتنمية راس المال الفكري الذي هو عصب اقتصاد العرفة الذي يتيح للدول أن تنتقل إلى تصنيفات أكثر تقدماً في ظل التحول من اقتصاد الوارد إلى اقتصاد العرفة.

وإذا كان المردود الاقتصادي للاستثمار في التعليم العالي على المستوى الكلى هو تضييق الفجوة ما بين الاقتصادات النامية والمتقدمة عبر الزمن. وفي إطار سعى مصر إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة فإن التعليم العالي يعد راقدا مهما لتحقيق هذا الهدف وذلك حينما تتحول الجامعات من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها، وايضاً حينما تكون هناك ملاءمة بين التخصصات وسوق العمل وهذا هو التوجه الذي ترتكز عليه استراتيجية التعليم العالى في مصر٢٠١٥-٢٠٣٠.

ورغم وجود استراتيجيات سابقة للتعليم العالي في مصر أدت إلى إحداث العديد من التطورات الايجابية في منظومة التعليم العالي في مصر إلا أنه ما زال هناك حاجة لبذل مجهودات حثيثة لإحداث نقلة نوعية به، وهنا يصبح التطوير المستمر في منظومة التعليم العالي ضرورة حتمية ، تتطلب مراجعة للرؤية والرسالة والأهداف والاستراتيجيات والسياسات لضمان ملاءمة مخرجات المنظومة مع متطلبات الحاضر والمستقبل وبالتالي فإن اتجاه التطوير يجب أن ينطلق نحو ترسيخ مجموعة المبادئ الرئيسية التي تحكم العمل في مؤسسات التعليم العالي وهي القيادة والعمل بروح الفريق، الشفافية والمساءلة، الاحترام المتبادل والجودة والتميز والانتماء والولاء للوطن ، الأصالة والابتكار.

ويدل الوضع الراهن لمنظومة التعليم العالي على أن هناك عدد من التحديات الداخلية التي تواجه المنظومة منها ضعف تكافؤ الفرص بما يتضمن عدالة توزيع قرص التعليم العالي وتنوعه، وإتاحة الفرص التعليمية للراغبين في التعليم العالي وبما يتفق مع المعدلات الدولية، وكذلك تحقيق الجودة في منظومة التعليم. كما يواجه التعليم العالي تزايد الفجوة بين العرض والطلب من خريجي التعليم العالي وارتفاع حجم البطالة بين الجامعيين.

وإدراكا من الدولة لضرورة مواجهة هذه التحديات والتي تعد قضية أمن قومي كان لابد من وضع الرؤية، والرسالة، والأهداف، والاستراتيجيات والسياسات التي تضمن ملائمة منظومة التعليم العالي لتطلبات الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال استراتيجية للتطوير من منظور شامل وتفصيلي، وتعمل على خدمة التنمية المستدامة في مصر على المستوى القومي وكذلك على مستوى الأقاليم التخطيطية

والمحافظات، والوصول إلى الجودة والكفاءة المطلوبة من مؤسسات التعليم العالي بها، والتفاعل الإيجابي بين مؤسسات المجتمع في الإقليم / المحافظة ومنظومة التعليم العالى.

هذا وتتضمن استراتيجية التعليم العالي عدداً من المسارات والأهداف الاستراتيجية والفرعية بجانب العديد من المشروعات التنفيذية التي يتم إعدادها، والتي يتبلور من خلالها تطوير التعليم العالي على أرض الواقع يتصدرها تحليلا للوضع الراهن وأهم التحديات التي تواجه المنظومة ثم يتبعها عرض لرؤية الاستراتيجية ورسالتها.

وبنيت على ١٢ مسار للتخطيط، يأتى فى القدمة مسار الاتاحة الذى يتناول كيفية إتاحة فرص تعليمية للراغبين والمؤهلين والتوسع في الأنماط الجديدة للتعليم العالي ثم يتبعه مسار القبول وكيفية استحداث نظم للقبول تتناسب مع مختلف قدرات الطلاب، كما ركزت الاستراتيجية على تطوير أركان العملية التعليمية والتى تتمثل فى مسارات الموارد البشرية في منظومة التعليم العالي: (الطلاب، هيئة التدريس والقيادات، الإداريون والقيادات الإدارية)، إذ يتناول مسار الطلاب كيفية تطوير البيئة الطلابية والأنشطة المختلفة المرتبطة بها، كما يناقش كيفية تدعيم انخراط الطالب في المجتمع المحيط كبرلمان الطلاب، في حين يناقش مسار هيئة التدريس والقيادات كيفية تطوير وبناء قدراتهم البحثية وسبل اختيار العيدين، هذا و يتناول مسار الإداريين والقيادات الإدارية كيفية رفع وبناء قدرات العاملين بالجهاز الإداري بمؤسسات التعليم العالي وتحسين كفاءة العمل الإداري وتطوير منظومة الأداء.

كما اعتنت الاستراتيجية بمسار البحث العلمي والابتكار الذى يتناول كيفية تطوير منظومة البحث العلمي وتحفيز أعضاء هيئات التدريس على النشر العلمي ودفع الشباب نحو الابداع والابتكار، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتمت الاستراتيجية اهتماما بالغاً بمسار التعليم التقني التطبيقي الذى يرمى بتحقيق برامجه وتحسين جودة التعليم الفني وعلاقاته باحتياجات سوق العمل وفتح مسارات جديدة. كذلك افردت الاستراتيجية مساراً خاصاً للمستشفيات الجامعية وخدمة المجتمع والذى يناقش كيفية رفع كفاءتها وجودتها والعمل على تحسين الخدمة الطبية بها ثم يتبعه مسار لتطوير الحوكمة والإدارة المؤسسات المؤسسية. هذا وقد تناولت الاستراتيجية مساراً للجودة و الاعتماد في إطار تحقيق الجودة الشاملة للمؤسسات الحكومية بمعايير عالمية بالإضافة إلى ذلك فقد اعتنت الاستراتيجية بدعم التعاون الدولي وزيادة أعداد الطلاب الواقدين إلى مصر من خلال مسار التدويل. كما اختتمت الاستراتيجية مساراتها بمسار مهم وهو تكنولوجيا المعلومات والتعليم والذى يقدم آليات التطوير المستمر في مجالات التكنولوجيا وسبل تطبيقها بالمؤسسات التعليمية وتحسين نظم الاتصالات والعلومات في مجال إدارة التعليم وعمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي.

ولا تأتى هذه الاستراتيجية الحالية بمعزل عن سابقيها من جهود التطوير بل كانت تلك الجهود حجر الأساس في بنائها وتتسم الاستراتيجية الموضوعة بالمرونة والمزج بين تجارب وخبرات الماضي ورؤية الوضع الراهن وحداثة وتطلعات المستقبل مع إمكانية تطبيق ذلك على أرض الواقع من خلال وضع آليات محددة

للتنفيذ إيمانا بضرورة التطوير واستشراف مستقبل جديد يحمل في طياته أمال المصريين وتطلعاتهم إلى مستقبل أفضل نسعى جميعاً أن تكون مفرداته جهاز إنتاجي قوى ، وهرم أخلاقي متنامي، ويترجم رقمياً بزيادة الناتج القومي الاجمالي القائم على اقتصاد الكفاءة والعرفة.

## لاذا التخطيط الاستراتيجي؟

- تزايد الطلب على التعليم العالى وانخفاض حجم التمويل الحكومي كتحديات داخلية.
- الحاجة للتطوير النوعي بما يتفق ومتطلبات الاقتصاد والمجتمع خاصة في ظل التطورات السريعة الموجودة على أرض الواقع.
- زيادة حدة المنافسة الاقليمية والعالمية من مؤسسات التعليم العالي على الطلبة المصريين والحاجة إلى حنب طلاب وافدين.
  - تحقيق نوعاً ما من التوازن الإقليمي والنوعي.
    - ظهور أنواع وأنماط جديدة من التعليم.
  - تحديد الاتجاه الرئيسي للتعليم العالى في مصر، وهو ما يعنى الوضوح والشفافية للجميع.
    - التعرف على نقاط الضعف ومحاولة الاصلاح منها ونقاط القوة لضاعفتها وتعزيزها.
- يساعد إعلان الاستراتيجية الجميع خاصة المجتمع على التعرف على الهدف والتوجهات، ومن ثم يعمل الجميع في ذات الاتجاه والتوجه العام.

# منطلقات وركائز الخطة الاستراتيجية

اعتمدت هذه الاستراتيجية على مجموعة من الجهود الوطنية السابقة الخلصة منها على سبيل المثال:

- الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى، المؤتمر الأول لتطوير التعليم العالى، مايو ٢٠٠٠.
  - المرحلتين الأولى والثانية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى٢٠٠٧/٢٠٠٦.
    - التقرير النهائي لتنفيذ المرحلة الأولى لتطوير التعليم العالى.
      - المخطط العام للتعليم العالى في مصر ٢٠٠٧/ ٢٠٢٢.
    - دراسة عن حوكمة منظومة التعليم العالى، اليونيسكو والبنك الدولى، ٢٠٠٨.
      - تقرير دراسة المردود والأثر، أ.د. عالية الهدى، ٢٠٠٩.
    - نظم العلومات الجغرافية في التعليم العالى، وحدة التخطيط الاستراتيجي، ٢٠٠٩.
      - التعليم العالى في مصر (التقرير الوطني)، وحدة التخطيط الاستراتيجي، ٢٠١٠.
        - مراجعات لسياسات التعليم الوطنية للتعليم العالى في مصر، ٢٠١٠.
- العروض والجهود التي قام بها كل من: أ.د. جلال عبد الحميد، أ.د. عبد الحميد شعيرة، أ.د. عباس منصور، أ.د. أحمد صقر عاشور.

منهجية إعداد الاستراتيجية

#### الطان منهجية إعداد الاستراتيجية

تعتمد منهجية إعداد الخطة على أسلوب التخطيط الاستراتيجي المؤسس على استخدام الإطار .Logical Framework Method LFM

ويعد الإطار المنطقي أحد الأساليب العلمية التي درج العمل عليها لفترة زمنية طويلة بمعرفة العديد من المؤسسات الدولية المانحة للقروض لإدارة المشروعات المختلفة للمساعدة في عملية التخطيط بتوفيره الإرشاد بشأن تحويل الفكرة إلى خطة واقعية مدروسة بعناية.

ويركز الإطار المنطقي على التحليل المنظم للوضع الراهن وخاصةً المشاركات القائمة ورسم البدائل المختلفة للتعامل مع تلك المشكلات، وفيما يلى عرض المنهجية:

			نشخيص الوضع	i //
وضع الخطة	مديد أهم المبادرات	صياغة القضايا كت	الراهن وإجراء	الإعداد والتجهيز
التنفيذية	والمشروعات	والأهداف الاستراتيجية		

- **الإعداد والتجهير** وهو يختص بتشكيل فرق العمل الخاصة بإعداد الاستراتيجية وجمع البيانات والعلومات ومسح الأدبيات المتاحة وتحديد أصحاب المصالح.
- تشخيص الوضع الراهن وإجراء المقارنات المرجعية مع تجارب الدول التي تتشابه في ظروفها مع ظروف المجتمع المصري ومعطياته وتحديد أهم الدروس المستفادة في هذا الشأن بخاصة فيما يتعلق بقضايا القبول والإتاحة والعنصر البشري (متضمناً في ذلك الطلاب وهيئة التدريس والعاملين الإداريين) والبرامج الأكاديمية والمناهج والبحوث والابتكارات والحوكمة والتمويل والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- صياغة القضايا والأهداف الاستراتيجية بناءاً على تشخيص الوضع الرهن والتوقعات المستقبلية وفي ضوء الفجوة ما بين ما هو موجود على أرض الواقع وما هو مأمول الوصول اليه يمكن صياغة القضايا والأهداف الاستراتيجية.
  - تحديد أهم المبادرات والمشروعات بما يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- وضع الخطة التنفيذية التي تسمح بتنفيذ المبادرات والبرامج وتوضيح الآليات اللازمة للتنفيذ ومؤشرات الأداء وكيفية التحقق منها والوضع المستهدف الوصول إليه في صورة كمية وأسلوب محدد للمتابعة.

# الأدوات الرئيسية المستخدمة في وضع الاستراتيجية:

# ورش العمل + جلسات العصف الذهني

# ورش العمل التي تم تنفيذها:

# ورشة العمل الأولى

- مكان الانعقاد: مركز التدريب وتطوير الأداء كلية طب عين شمس
  - تاریخ الانعقاد: ۲-۱۲-۲۰۱٤
- الحضور: ممثلي ١٣ وزارة ذات العلاقة بالتعليم العالى رؤساء لجان القطاع بالمجلس الأعلى للجامعات بعض وزراء التعليم العالى السابقين بعض أساتذة الجامعات وخبراء التطوير رؤساء القطاعات الأربعة بالوزارة
  - الهدف: عرض ومناقشة الإطار العام للخطة الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠

#### اجتماع لجنة قانون التعليم العالى الجديد

- مكان الانعقاد: المجلس الأعلى للجامعات
  - تاريخ الانعقاد: ٢٦-١-٢٠١٥
- الحضور: لجنة قانون التعليم العالي الجديد أ.د. ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط
   الاستراتيجي ودعم السياسات
  - الهدف: عرض الإطار والحصول على بعض أراء أعضاء لجنة القانون الجديد

# ورشة العمل الثانية

- مكان الانعقاد: مركز التدريب وتطوير الأداء كلية طب عين شمس
  - تاریخ الانعقاد: ۲۲-۲-۲۰۱۵ صباحاً
- الحضور: كافة الأطراف المعنية من هيئة تدريس وهيئة معاونة واداريين وطلاب من ٨ جامعات:
   القاهرة وعين شمس وحلوان وبنها والمنوفية ومدينة السادات والسويس وقناة السويس.
  - الهدف: عرض ومناقشة الإطار العام للخطة الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠.

#### ورشة العمل الثالثة

- مكان الانعقاد: جامعة المنصورة
  - تاريخ الانعقاد: ۵-۳-۲۰۱۵

- الحضور: كافة الأطراف المعنية من هيئة تدريس وهيئة معاونة واداريين وطلاب من ٨ جامعات:
   النصورة ودمياط وطنطا والإسكندرية وكفر الشيخ والزقازيق ودمنهور وبورسعيد.
  - الهدف: عرض ومناقشة الإطار العام للخطة الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠

# ورشة العمل الرابعة

- مكان الانعقاد: جامعة جنوب الوادي
  - تاريخ الانعقاد: ١٩-٣-٢٠١٥
- الحضور: كافة الأطراف المعنية من هيئة تدريس وهيئة معاونة واداريين وطلاب من ٧ جامعات:
   الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وجنوب الوادي وأسوان.
  - الهدف: عرض ومناقشة الإطار العام للخطة الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠

# ورشة العمل الخامسة

- مكان الانعقاد: مقر وزارة التعليم العالى (حى السفارات مدينة نصر)
  - تاریخ الانعقاد: ۱۹- ۶- ۲۰۱۵
- الحضور: رؤساء وحدات التخطيط الاستراتيجي بالجامعات الى جانب ممثلي الجامعات
- الهدف: ربط الخطط الاستراتيجية بالجامعات بالخطة الاستراتيجية للتعليم العالى ٢٠١٥-٢٠٣٠

#### ورشة العمل السادسة

- مكان الانعقاد: مقر وزارة التعليم العالى (١٠١ شارع القصر العيني)
  - تاریخ الانعقاد: ٤- ٦- ٢٠١٥
- الحضور: رؤساء وحدات التخطيط الاستراتيجي بالجامعات الى جانب ممثلي الجامعات
  - الهدف: مناقشة الخطط التنفيذية لخطة التعليم العالى بمصر ٢٠١٥-٢٠٣٠

# ورشة العمل السابعة

- مكان الانعقاد: مقر وزارة التعليم العالى (١٠١ شارع القصر العيني)
  - تاریخ الانعقاد: ۱۳، ۱۶ / ۲۰۱۵ ۲۰۱۵
- الحضور: رؤساء وحدات التخطيط الاستراتيجي بالجامعات الى جانب ممثلي الجامعات
  - الهدف: مناقشة الخطط التنفيذية لخطة التعليم العالى بمصر ٢٠١٥-٢٠٣٠

#### ورشة العمل الثامنة

• مكان الانعقاد: جامعة السويس

- تاریخ الانعقاد: ۱۷- ٦- ۲۰۱۵
- الحضور: أ.د. ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ، رئيس ونواب
   رئيس الجامعة، والعمداء والوكلاء والأساتذة بجامعة السويس
  - الهدف: مناقشة الخطط التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالى في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠

#### ورشة العمل التاسعة

- مكان الانعقاد: مقر وزارة التعليم العالى (١٠١ شارع القصر العيني)
  - تاریخ الانعقاد: ۲۰۱۵/۸/۱۰
- الحضور: أ.د. وزير التعليم العالى المجلس الرئاسي التخصصي للتعليم والبحث العلمي قيادات وزارة التعليم العالى.
  - الهدف: مناقشة استراتيجية التعليم العالى في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠

# ورشة العمل العاشرة

- مكان الانعقاد: مقر وزارة التعليم العالى (١٠١ شارع القصر العيني)
  - تاریخ الانعقاد: ۲۰۱۵/۸/۱۳
- الحضور: رؤساء وحدات التخطيط الاستراتيجي بالجامعات الى جانب ممثلي الجامعات
  - الهدف: مناقشة السودة النهائية لاستراتيجية التعليم العالى بمصر ٢٠١٥-٢٠٣٠

### اجتماع مع ممثلي البنك الدولي ومكتب اليونسكو بالقاهرة

- تاريخ الانعقاد: ٢٩-٦-٢٠١٥
- الحضور: أ.د. ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ، ممثلين من البنك الدولى ومكتب اليونسكو بالقاهرة، بعض العاملين بوحدة التخطيط الاستراتيجي بالوزارة
  - الهدف: مناقشة الخطط التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالى في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠.

# ورش العمل مع وزارة التخطيط

#### ورشة العمل الاولى

- مكان الانعقاد؛ وزارة التخطيط
  - تاريخ الانعقاد ٤٠١٥-٤ -٢٠١٥
- الحضور: أ.د. ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ممثلين عن
   وزارة التخطيط الوزارات الأخرى ذات الصلة
  - الهدف: دمج استراتيجية التعليم العالى في خطة الدولة للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠

# ورشة العمل الثانية

- مكان الانعقاد؛ وزارة التخطيط
  - تاريخ الانعقاد: ٢٤-٤- ٢٠١٥
- الحضور: أ.د. ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات د. مجدة الرفاعي مدير شعبة ربط الجامعة بالصناعة ممثلين عن وزارة التخطيط الوزارات الأخرى ذات الصلة
  - الهدف: دمج استراتيجية التعليم العالى في خطة الدولة للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠

#### ورشة العمل الثالثة

- مكان الانعقاد: وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى
  - تاريخ الانعقاد: ١٧ ٥ ٢٠١٥
- الحضور: العاملين بوحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ممثلين عن وزارة التخطيط
  - الهدف: دمج استراتيجية التعليم العالى في خطة الدولة للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠

# ورشة العمل الرابعة

- مكان الانعقاد: وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى
  - تاریخ الانعقاد: ۳۱ ۵ ۲۰۱۵
- الحضور: العاملين بوحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ممثلين عن وزارة التخطيط
  - الهدف: دمج استراتيجية التعليم العالى في خطة الدولة للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠

#### ورشة العمل الخامسة

- مكان الانعقاد؛ وزارة التخطيط
  - تاریخ الانعقاد: ۲-۱-۲۰۱۵
- الحضور: الاستاذ/ محمد سعيد مصطفى ممثلاً عن وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ممثلين عن وزارة التخطيط
  - الهدف: دمج استراتيجية التعليم العالى في خطة الدولة للتنمية الستدامة حتى ٢٠٣٠

### جلسات العصف الذهني التي تنظيمها:

# جلسة العصف الذهني الأولى

- مكان الانعقاد: وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى
  - تاريخ الانعقاد: ١٩-١١-٢٠١٤
- الحضور: العاملين بوحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات
  - الهدف: مناقشة الإطار العام للخطة الاستراتيجية : أفكار ورؤى

# جلسة العصف الذهنى الثانية

- مكان الانعقاد: مكتب أ.د. السيد عبد الخالق وزير التعليم العالى
  - تاریخ الانعقاد: ۳۰-۱۱-۲۰۱۶
- الحضور: أ.د. السيد عبد الخالق وزير التعليم العالى ─ أ.د ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط
   الاستراتيجي ودعم السياسات بعض العاملين بوحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ─ بعض العاملين بوزارة التعليم العالى
  - الهدف: عرض ومناقشة الإطار العام للخطة الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠

#### جلسة العصف الذهني الثالثة

- مكان الانعقاد: وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى
  - تاریخ الانعقاد: ۱۷-۱۲-۲۰۱٤
- الحضور: العاملين بوحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات
- الهدف: تنقيح الإطار في إطار نتائج ورشة العمل الأولى وما طرحه الحضور من أفكار للتطوير

## جلسة العصف الذهنى الرابعة

• مكان الانعقاد: مكتب أ.د. السيد عبد الخالق وزير التعليم العالى

- تاریخ الانعقاد: ۱-۱-۲۰۱۵
- الحضور: أ.د. السيد عبد الخالق وزير التعليم العالي أ.د ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط
   الاستراتيجي ودعم السياسات
  - الهدف: تطوير الإطار في ضوء ما تم استقباله من أراء الغير

#### جلسة العصف الذهنى الخامسة

- مكان الانعقاد: مجلس الوزراء المصري
  - تاریخ الانعقاد: ۱۶-۱-۲۰۱۵
    - الحضور:

السيد رئيس الوزراء المهندس ابراهيم محلب

السيد الأستاذ الدكتور/ السيد عبد الخالق وزير التعليم العالى

السيد الأستاذ الدكتور/ ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات

السيدة الدكتورة/ ريم دربالة

السيد الأستاذ/أحمد الشيخ

• الهدف: تطوير استراتيجية التعليم العالى في ضوء ملاحظات السيد رئيس مجلس الوزراء

#### جلسة العصف الذهني السادسة

- مكان الانعقاد: مكتب أ.د. السيد عبد الخالق وزير التعليم العالى
  - تاریخ الانعقاد: ۱۶-۲-۲۰۱۵
- الحضور: أ.د. السيد عبد الخالق وزير التعليم العالى ─ أ.د ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط
   الاستراتيجي ودعم السياسات
- الهدف: تطوير استراتيجية التعليم العالي في ضوء ما أشارت إليه لجنة إعداد القانون الجديد للتعليم العالى ومراجعة ذلك مع الوزير

# جلسة العصف الذهني السابعة

- مكان الانعقاد: مكتب أ.د. السيد عبد الخالق وزير التعليم العالى
  - تاریخ الانعقاد: ۱۷-۲-۲۰۱۵
- الحضور: أ.د. السيد عبد الخالق وزير التعليم العالى ─ أ.د ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط
   الاستراتيجي ودعم السياسات
- الهدف: مناقشة ما قامت به وحدة التخطيط الاستراتيجي من تعديلات في الإطار بما يتفق ورؤى
   الغير

### جلسة العصف الذهنى الثامنة

- مكان الانعقاد: مكتب أ.د. السيد عبد الخالق وزير التعليم العالى
  - تاریخ الانعقاد: ۲۲-۲-۲۰۱۵ مساءاً
- الحضور: أ.د. السيد عبد الخالق وزير التعليم العالى أ.د ياسر جادالله المشرف على وحدة التخطيط
   الاستراتيجي ودعم السياسات رئيس قطاع الشئون الثقافية والبعثات وبعض العاملين بالقطاع
  - الهدف: مناقشة قطاع الشئون الثقافية والبعثات للإطار العام للخطة الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠.

# جلسة العصف الذهنى التاسعة

- مكان الانعقاد: وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالى
  - تاريخ الانعقاد: ٢٦-٢-٢٠١٥
- الحضور: العاملين بوحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات
- الهدف: تطوير استراتيجية التعليم العالى في إطار ما طرحه المجتمع الأكاديمي من أفكار ورؤى

# الفصل الأول

تشخيص وتحليل الوضع الراهن لمنظومة التعليم العالي في مصر حتى ٢٠١٣/٢٠١٢

# الفصل الأول تشخيص وتحليل الوضع الراهن لنظومة التعليم العالى في مصر

#### مقدمة:

لا شك أن الانطلاق نحو المستقبل يبدأ من تشخيص الوضع الراهن، لهذا قبإن التعرف على تفاصيل الواقع الفعلي لمنظومة التعليم العالي المصرية يعد أمراً ضروريا من أجل بناء قاعدة انطلاق علمية صحيحة للتخطيط نحو تطوير المنظومة في السنوات القادمة التي تستهدفها الاستراتيجية، حيث يتم التعرف على هذا الواقع من خلال مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس والمتابعة، بغرض التحديد الدقيق لما هو قائم وإمكانية تطويره وتكلفة هذا لتطويره سواء زمنيا أو هاليا.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في هذا التحليل استندت على كل ما هو متاح من إحصائيات ومعلومات موثقة لدى قواعد البيانات بوحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السيا سات بوزارة التعليم العالي، والعديد من الدراسات والتقارير الدولية في شأن المقارنات مع الدول الأخرى. هذا وقد كان من المفترض المقارنة مع القيم المستهدفة والمحددة في المخطط العام للتعليم العالي في مصر ٢٠٠٧-٢٠٢٠، إلا أن اغفال هذا المخطط لأشر سنة الفراغ في التعليم قبل الجامعي والناتجة عن الغاء الصف السادس وإعادته جعل من الصعوبة بمكان إجراء ذلك، حيث ظهر أشر هذه السنة في التعليم العالي في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٠ والذي شهد انخفاضاً ملحوظاً في أعداد الملتحقين، ولأن هذا الأشريمة دلمة أربع سنوات حتى ٢٠١٥/٢٠١٤، فقد تمت المقارنة في هذا التحليل بين العام ١٠٠٧/٢٠٠٦ بغرض الوقوف على الوضع الراهن للتعليم العالي.

كما أن تحليل الوضع الراهن يتم بما يتفق والتوصيات التي أقرها اليونسكو والمعهد الدولي لتخطيط التعليم بفرنسا بشأن المحاور أو المسارات التي تتناول التعليم العالي وهى: الاتاحة، الجودة، العدالة، الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية، الحوكمة، والبحث العلمي والابتكار، التمويل، دولية التعليم العالي. وحيث هناك العديد من المؤشرات التي تندرج تحت كل محور أو مسار، وبطبيعة الحال فقد اقتصر هذا التحليل في هذا المقام على المؤشرات التي تتوافر عنها بيانات موثقة وصحيحة، وذلك يفسر عدم تغطية بعض المؤشرات والمحاور التي لا تتوافر عنها بيانات يمكن الاعتماد عليها ومن أبرزها محوري الكفاءة الداخلية والبحث العلمي والابتكار.

#### ١/١ محور الاتاحة Access

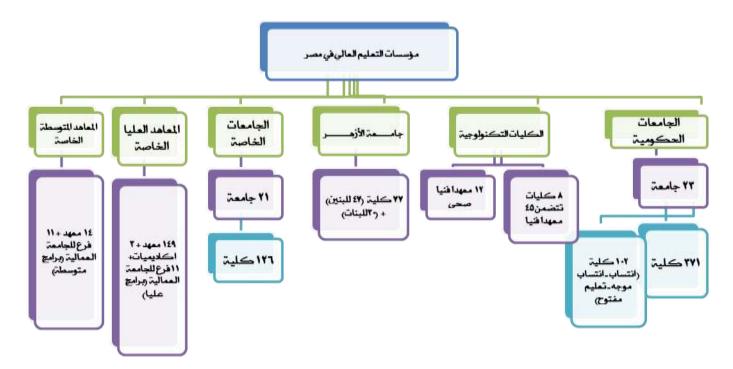
#### ١/١/١ مقدمة :

يأتي التعليم العالي على قمة الهرم التعليمي بإعتباره يوفر الرصيد الاستراتيجي الغذى للمجتمع بمعظم احتياجاته من الكوادر البشرية بما يساعد على النهوض بأعباء التنمية، فضلاً عن كونه مصنعاً لإنتاج البحوث والمعرفة وتقديم القيادات والكوادر المطلوبة لتحقيق النهضة الشاملة بأي مجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، وتزداد أهميته في عالم تسود فيه موارد المعرفة على الموارد المادية لذا كان من أهم المحاور الواجب البدء بتحليلها ودراستها محور اتاحة فرص تعليم عالي كافية للراغبين في الالتحاق به. لذلك يتناول هذا المحور العديد من النقاط المهمة في مقدمتها تطور التوزيع العددي لمؤسسات والطلاب المقيدين بالتعليم العالي خلال الفترة المهمة في مقدمتها تطور التوزيع العددي لمؤسسات والطلاب المقيدين بالتعليم العالي خلال الفترة في ما بينها خاصة القطاعات التطبيقية والانسانية إلى جانب تطور وتوزيع الطلاب المقيدين بالتعليم العالى الفني.

#### ٢/١/١ تحليل أعداد المؤسسات التعليمية:

شهد التعليم العالي في مصر ازديادا ملحوظا في اعداد المؤسسات التعليمية، أضف إلى ذلك التنوع المستمر في البرامج و المسارات التعليمية خلال الآونة الأخيرة. ويبدو ذلك واضحاً بجدول ١، والمذى يشير إلى تطور مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٠١- ٢٠١٧/٢٠١٢)، حيث يلاحظ ارتفاع عدد الجامعات الحكومية من (١٧) جامعة عام ٢٠٠٦ لتصل إلى (٢٣) جامعة عام ٢٠١٦. كما ارتفع عدد الكليات من ٢٤١ كلية ليصل إلى ٢٧١ كلية. وهذا وإن كان يدل على جهود الدولة في التوسع في عدد المؤسسات إلا أن بعضها في حقيقة الامر كانت فروع للجامعات استقلت لتصبح جامعات مستقلة، على الجانب الاخر ارتفع عدد الجامعات الخاصة لتبلغ ١٤ جامعة خاصة والتي تضم ١٨١ كلية ، بالإضافة إلى جامعة النيل للدراسات العليا عام ٢٠٠٦ لترتفع إلى ٢١ جامعة عام ٢٠١٠ لتبلغ إجمالي كلياتها ٢١١ كلية. هذا ويلاحظ الازدياد المطرد في أعداد العاهد العليا والمتوسطة الخاصة وفروع جامعة الازهر، بينما شهدت أعداد الكليات التكنولوجية حالة من الجمود في حين انعدم وجود المعاهد العليا الحكومية بعد دمجها في بعض الجامعات الحكومية (راجع رسم توضيحي).

#### رسم توضيحي ١ توزيع مؤسسات التعليم العالى في مصر ٢٠١٣/٢٠١٢



جدول ۱ تطور مؤسسات التعليم العالى خلال الفترة ( ۲۰۰۱-۲۰۱۲)

<b>۲-18 - ۲-18</b>	Y••Y - Y••7	مؤسسات التعليم العالي
۲۳ جامعة تضم ۳۷۱ كلية	۱۷ جامعة تضم ۳٤١ كلية	الجامعات الحكومية ٰ
٧٧ كلية	٦٨ كلية	جامعة الأزهر
لا يوجد	٤	المعاهد العليا الحكومية
٨ كليات تتضمن ٤٥ معهداً فنيا	٨ كليات تتضمن ٤٥ معهداً فنيا	
١٢ معهداً فنياً صحى	١٢ معهداً فنياً صحى	الكليات التكنولوجية
المعهد الفني للصناعات المتطورة	العهد الفني للصناعات المتطورة	
۲۱ جامعة خاصة تضم ۱۲٦ كلية	١٤ جامعة تضم ١١٨ كلية	الجامعات الخاصة
۱۶۹ مجهد	۱۲۲ معهد	
٣ أكاديميات	٣ أكاديميات	المعاهد العليا الخاصة
۱۱ فرع للجامعة العمالية (برامج عليا)	۱۱ فرع للجامعة العمالية (برامج عليا)	
١٤ معهد	۱۲ معهد	
۱۱ فرع للجامعة العمالية (برامج متوسطة)	۱۱ فرع للجامعة العمالية (برامج متوسطة)	المعاهد المتوسطة الخاصة

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالى، مصر، ٢٠١٤.

أ تضم الجامعات الحكومية (أنماط جديدة) عدد ٨٨ برنامجا للانتساب الموجه عام ٢٠٠٦، وارتفع العدد ليبلغ ١٠٢ للتعليم المفتوح والانتساب الموجه والبرامج النوعية الجديدة الأخرى.

#### ٣/١/١ تحليل أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى:

تشير الإحصائيات المتوافرة إلى وجود زيادة في أعداد المستحقين بالتعليم العالي خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٠٦ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦) ، إلا أنه بحلول سنة الفراغ والتي بدأ تأثيرها عام ٢٠١١/٢٠١٠ كنتيجة لعودة السنة السادسة إلى التعليم الابتدائي، والتي انخفض على أثرها أعداد المقيدين بالتعليم العالي من ٢٠٥ مليون طالب خلال العام من ٢٠٥ مليون طالب خلال العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٧) ليبلغ حوالى ٢٠٢ مليون طالب خلال العام (٢٠١٣-٢٠١٣) ليسجل معدل نمو سنوي سالب خلال تلك الفترة بنسبة بلغت -١٠٨٪ (انظر جدول ٢)، وتظلل معدلات القيد الاجمالية منخفضة والتي بلغت ١٣٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وانخفضت لتبلغ معدلاتها ٨٦٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠١٦ بالمقارنة ببعض الدول المتقدمة والتي تفوق نسبتها ٥٠٪. وإجمالاً فإن هناك احتياج للمزيد من المؤسسات التعليمية (حكومية، وأهلية، وخاصة) للاستجابة للطلب المجتمعي المتنامي للالتحاق بالتعليم العالي ولتقليل الكثافة الطلابية العالية ببعض الجامعات الكافية، وبما يجعلنا في مستوى متناسب مع النسب الدولية في معدلات القيد.

جدول ٢ تطور أعداد ونسب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي في مصر

		۲۰ <i>۱۳ -۲۰۱۲</i>	7++7-7++7		مؤسسات التعليم العالي	
معدل النموح	*	أعداد المقيدين	*	أعداد المقيدين	موسسات التغليم الغالي	
٣-	٤١.٢	921,608	٤٤.١	1,104,10 5	الجامعات الحكومية	
7.7	۲۰.۳	455,637	10.9	398,977	الجامعات الحكومية (انماط جديدة)	
۳.۷-	17.0	280,123	18.1	350,236	جامعة الأزهر	
7.8-	٤.٢	92,497	٥.٤	136,041	الكليات التكنولوجية	
٧.٨	٤.٤	97,936	1.9	48,269	الجامعات الخاصة	
۳.۱-	١٦	359,154	17.7	431,959	المعاهد العليا الخاصة	
٠.٢	۱.٤	32,368	1.7	31,974	المعاهد التوسطة الخاصة	
۱.۸-	۱۰۰	2,239,32 3	۱۰۰	2,501,56 1	الاجمالي	
۸۲				۳۱	معدل القيد الاجمالى	

الصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالي، مصر، ٢٠١٤.

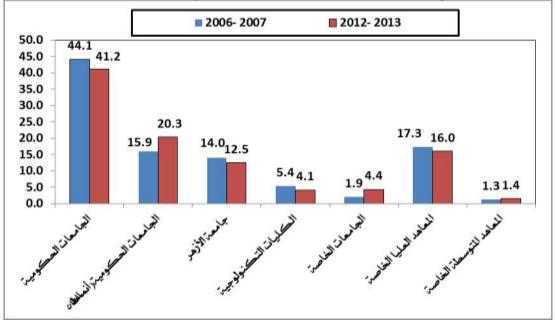
هذا وتعد عملية انتقال الطلاب من مراحل التعليم الثانوي والفني إلى التعليم العالي من أهم القضايا المجتمعية في مصر، وتعتمد بشكل أساسي على امتحانات إتمام المرحلة الثانوية أو مرحلة التعليم الفني كأساس وحيد للقبول في مؤسسات التعليم العالي وهو ما قد لا يضع الطلاب في الأماكن الناسبة وفق قدراتهم الكامنة ورغباتهم، ولا يمكن التعويل عليها في التنبؤ بأدائهم

Growth rate = (1/n)\*(In(Value of the variable : تم حساب معدلات النمو السنوية باستخدام المعادلة الأسية التالية: in comparison year/ Value of the variable in base year)

الأكاديمي في المراحل اللاحقة، وفي الوقت نفسه يوجد دعما مجتمعيا ومهنيا ضعيفا للتخلي عن OECD, امتحانات الثانوية العامة والاستعاضة عنها بممارسات قبول ربما تبدو أقل شفافية ( 2010).

#### ٤/١/١ تحليل أعداد الطلاب المقيدين حسب المؤسسات التعليمية:

لا تزال الجامعات الحكومية تستحوذ على النصيب الأكبر من أعداد المقيدين بالتعليم العالي إلا أن نسبة الطلاب المقيدين بها انخفضت من ١٤٤٠٪ إلى ٢٠٠٠٪ خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠٧/٢٠١٦) تليها الجامعات الحكومية (أنماط جديدة) والتي ارتفعت نسبتها من ١٥٠٥٪ إلى ٢٠٠٣٪ لتسجل معدل نمو سنوى بلغ ٢٠٠٪ خلال نفس الفترة، وبهذا تشكل الجامعات الحكومية ما يتجاوز ٢٠٪ من إجمالي المقيدين يليها في المرتبة الثانية المعاهد العليا الخاصة ثم جامعة الازهر. في الوقت نفسه تنامي دور التعليم الخاص، حيث شهدت نسب الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة ارتفاعا ملحوظا من ١٠٩٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ليصل إلى ٤٤٤٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بمعدل نمو سنوى بلغ ١٠٠٪، هذا وتستحوذ الكليات التكنولوجية والمعاهد المتوسطة الخاصة على أقل عدد من المقيدين من إجمالي التعليم العالي (انظر رسم توضيحي٢) .



رسم توضيحي ٢ نسب الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالى في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ — ٢٠١٣/٢٠١٢

# ٥/١/1 تحليل أعداد الطلاب المقيدين حسب القطاعات الأكاديمية:

وتضم منظومة التعليم العالي في مصر شمانية قطاعات أكاديمية، منهما أربع قطاعات تندرج تحت العلوم التطبيقية وهي: العلوم الهندسية، والعلوم الطبية، والعلوم الأساسية، والعلوم الزراعية والبيطرية، بالإضافة الى قطاعات العلوم التربوية والعلوم الثقافية والأدبية، والعلوم الاجتماعية، وقطاع الفنون وتندرج

-

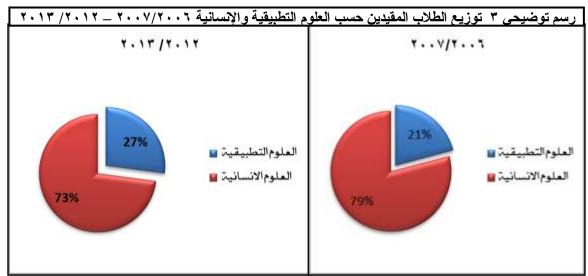
<sup>&</sup>quot; منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، ٢٠١٠.

تحت ما يعرف بالعلوم الانسانية. وتشير البيانات بجدول ٣ إلى أن الغالبية العظمى للطلاب تتركز في قطاعات العلوم الإنسانية بنسبة ٧٣٪ مقابل ٢٧٪ فقط من إجمالي المقيدين في التعليم العالي يدرسون في قطاعات العلوم التطبيقية. ويتصدر قطاع العلوم الاجتماعية نسب القيد بنسبة ٤٥٠٪، وهو القطاع الذي يضم كليات التجارة والحقوق، كما تضم تلك الكليات برامج للانتساب الموجه والتعليم المفتوح. يليها قطاع العلوم الثقافية والأدبية بنسبة بلغت ١٨٠٪ في المقابل فإن النسبة تقل عن ٣٪ في قطاعات العلوم الأساسية وقطاع العلوم الزراعية والبيطرية، وقطاع الفنون. وذلك ما يعكس وجود خلل في توزيع قرص التعليم العالي على القطاعات الختلفة. (انظر رسم توضيحي٣)

جدول ٣ التوزيع العددي والنسبي للطلاب المقيدين بالقطاعات الأكاديمية خلال العامين٢٠٠٦- ٢٠١٢

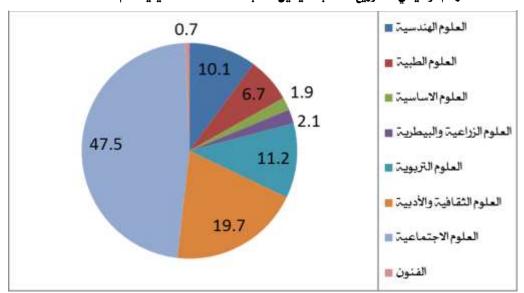
		- <del>-</del>		· • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	
معدل النمو		T+1T-T+1T	۲۰	· • Y - Y • • ٦	القطاعات
معدن النمو	*	أعداد المقيدين	*	أعداد المقيدين	(القطاعات
7.7	17.9	288,369	١٠.١	253,034	العلوم الهندسية
۳.۱	٩	201,997	7.7	168,098	العلوم الطبية
۲.۵	۲.۵	56,006	1.9	48,299	العلوم الاساسية
					العلوم الزراعية
7.7	۲.٧	60,369	۲.۱	52,855	والبيطرية
٨.١-	٧.٧	172,886	11.7	280,632	العلوم التربوية
۲.٧-	٧.٨	417,765	19.7	492,661	العلوم الثقافية والأدبية
۲.۵-	£0.Y	1,023,322	٤٧.٥	1,189,350	العلوم الاجتماعية
1.9	٠.٨	18,609	٠.٧	16,632	الفنون
۱.۸-	١٠٠	2,239,323	١٠٠	2,501,561	حملة

الصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالي، مصر، ٢٠١٤.

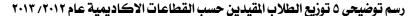


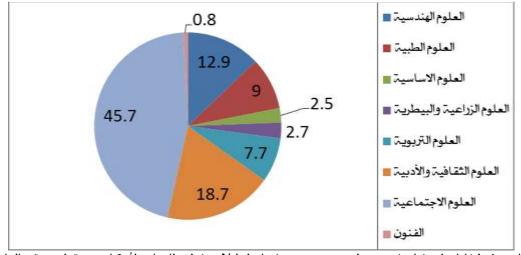
وجدير بالذكر أن هناك انخفاض ملحوظ فى أعداد ونسب العلوم الانسانية والتي سجلت جميعها معدلات نمو سنوى سالب باستثناء قطاع الفنون الذى لا يتعدى نسبته ٠٠.٨ فى مقابل ذلك سجلت قطاعات العلوم التطبيقية معدلات نمو سنوى موجبة مقارنة بمثيلتها من القطاعات الانسانية، وياتى فى مقدمة

ذلك قطاع العلوم الطبية والهندسية بمعدلات نمو سنوية بلغت (٣٠، ٢٠٠٠) على الترتيب لكل منهما خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٧/٢٠٠٦) وهو ما يتضح من خلال الرسمين التوضيحيين ٤، ٥. وقد يعزى ذلك إلى اتجاه الطلاب نحو الالتحاق بالكليات العملية التي يحتاجها سوق العمل هروبا من البطالة التي يشهدها خريجو الكليات الانسانية (راجع محور الكفاءة الخارجية — بطالة حملة المؤهلات العليا)



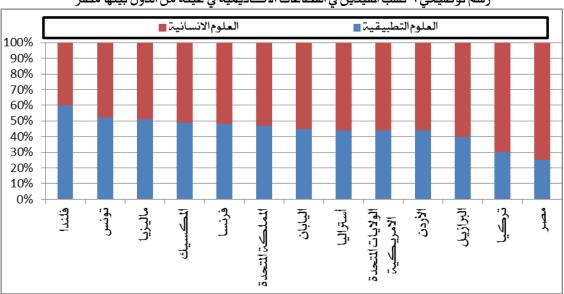
رسم توضيحي ٤ توزيع الطلاب المقيدين حسب القطاعات الاكاديمية عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧





ولعل هذا الخلل المتمثل في عدم التوازن بين تمثيل الطلاب في القطاعات الأكاديمية المعنية بالعلوم التطبيقية مقابل العلوم الانسانية، يتضح أكثر عند المقارنة مع النسب النظيرة في بعض دول العالم (رسم توضيحى ٦)، حيث نجد أن نسب المقيدين بالتخصصات التطبيقية في مصر تقل عن نظيراتها في الدول الأخرى، وان كان حدث تحسن خلال السنوات الثلاث الأخيرة إضافة إلي أن معدلات البطالة واحتياجات

التنمية في مصر تشير الي الحاجة للتوسع في القطاعات التطبيقية، لذا فانه من الواجب العمل علي إحداث نوع من التوازن مع بعض دول العالم بين القطاعات المختلفة وربطها باحتياجات سوق العمل، والعمل علي تقارب تلك النسب في مصر للمتوسط العالمي وهو ٢٠٪ للعلوم الانسانية في مقابل ٤٠٪ للعلوم التطبيقية، وهي النسب التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.



رسم توضيحي ٦ نسب المقيدين في القطاعات الأكاديمية في عينة من الدول بينها مصر

الصدر: قاعدة بيانات معهد الإحصاء التابع لمنظمة اليونسكو، ٢٠١٠.

## ٦/١/١ تطور توزيع الطلاب المقيدين بالتعليم العالى الفني:

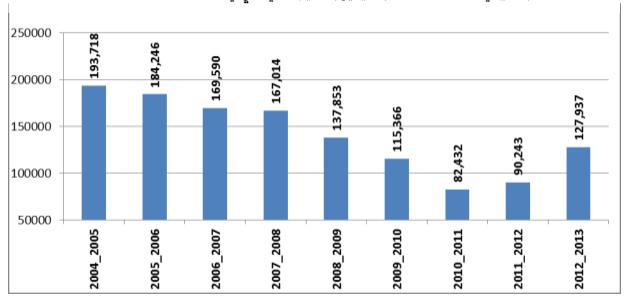
تشمل منظومة التعليم العالي الفني (سنتان بعد المرحلة الثانوية) بمصر المؤسسات التالية: الكليات التكنولوجية، معاهد متوسطة خاصة، الجامعة العمالية، وأخيراً معاهد تابعة لوزارات أخري كوزارة الانتاج الحربي ووزارة الصناعة والتجارة. وتمثل الكليات التكنولوجية أكثر من ٢٠٪ من منظومة التعليم العالي الفني. هذا بجانب التعليم الثانوي الفني بوزارة التربية والتعليم، حيث يتيح برامج فنية مدتها ٣ سنوات تعطي شهادة متوسطة، وكذلك برامج فنية مدتها ٥ سنوات تمنح شهادة فوق متوسطة معادلة لشهادة الكليات التكنولوجية. ويوضح رسم توضيحي ٧ المؤسسات التابعة لمنظومة التعليم العالي الفني ودوره الحيوي في

رسم توضيحي ٧ مؤسسات التعليم العالى الفني في مصر ٢٠١٣/٢٠١٢

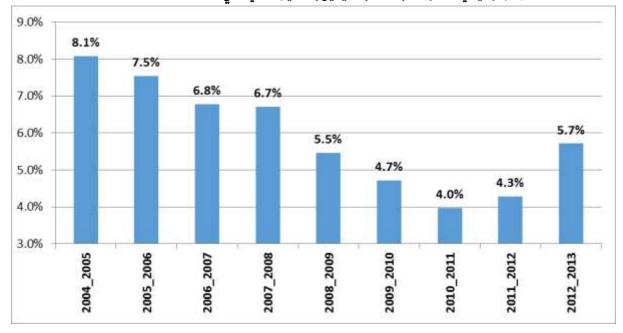


تزويد العملية الإنتاجية والصناعية بالهارات والقدرات الفنية المختلفة، وكذلك احتياج سوق العمل في مصر وبعض الدول العربية والأوروبية إلي فنيين علي مستوي معين من الهارة الفنية، إلا أن الأرقام تشير إلى انخفاض أعداد الملتحقين بالتعليم العالي الفني (انظر رسم توضيحي ٨) وانخفاض نسبة الملتحقين به من إحمالي الملتحقين بالتعليم العالي، والتي بلغت ٤٪ فقط في عام ٢٠١١/٢٠١، وهي نسبة مخفضة جداً اذا ما قورنت ببعض الدول التي حققت تقدم صناعي كما هو الحال في جمهورية كوريا وألمانيا وغيرهما، ونشير إلى أن الزيادة الملحوظة التي حدثت في عام ٢٠١٣/٢٠١٠ تعود إلى انتهاء تأثير سنة الفراغ علي مؤسسات التعليم العالي الفني. وتعود أسباب انخفاض نسبة الملتحقين بهذا القطاع المهم من التعليم العالي الي انخفاض مكانته لدي الأفراد في المجتمع المصري، وضعف جودته، إضافة الي انغلاق مسارات، حيث أنه لا يتيح الفرصة لخريجيه لاستكمال تعليمهم للحصول علي درجة البكالوريوس أو علي دراسات عليا، إلا لنسبة محدودة من الخريجين.

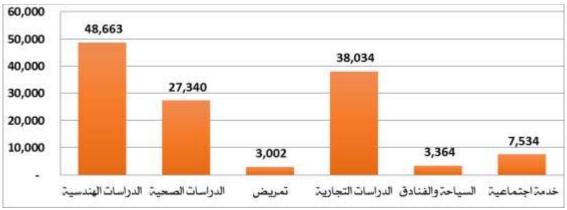
رسم توضيحي ٨ تطور أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي الفني في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ – ٢٠١٢/٣٠١٢.



رسم توضيحي ٩ تطور نسب الطلاب المقيدين بالتعليم العالى الفني ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ – ٢٠١٢/ ٢٠١٣



ومع ذلك تتنوع برامج التعليم العالي الفني، إذ تقدم برامج فنية في أكثر من ١١٠ تخصص يمكن تصنيفها تحت خمس قطاعات رئيسية: القطاع الصناعي والهندسي في المرتبة الاولى بنحو ٤٨ ألف طالب يليه القطاع التجاري بنحو ٢٨ ألف طالب ثم القطاع الصحي (ويشمل التمريض) والذى يضم ٢٧.٣ ألف طالب بينما يأتي قطاع السياحة والفنادق، وقطاع الخدمة الاجتماعية في المؤخرة كما هو واضح في رسم توضيحي ١٠.



رسم توضيحي ١٠ توزيع طلاب التعليم العالي الفني علي القطاعات الاكاديمية (٢٠١٣/٢٠١٢)

هذا ويعاني التعليم الفني من وجود فجوة كبيرة بين البرامج التعليمية وما تتضمنه من معلومات ومهارات وبين ما يحتاجه سوق العمل. ورغم إدراك الجميع لأهمية اشتراك رجال الأعمال والاتحادات المختلفة والغرف المثلة لسوق العمل في منظومة التعليم العالي الفني علي المستوي الاستشاري أو مستوي اتخاذ القرارات المرتبطة باحتياجات سوق العمل، إلا أن الواقع يشير إلى ضعف مستوي المشاركة وضعف التواصل معهم وانفصال الخدمة التعليمية عن ممثلين سوق العمل، باستثناء بعض المبادرات المحدودة ذات التأثير الضئيل في منظومة التعليم الفني.

ويعتبر ضعف المهارات الفنية علي وجه الخصوص أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم العالي الفني. ويرجع ذلك إلى عدم التركيز علي المهارات الأساسية وضعف الجانب العملي بالبرامج الفنية، بالإضافة إلى افتقار العديد من المؤسسات الأكاديمية للقدرة علي خلق فرص لطلابها للتدريب في مكان العمل، والذي يكسب الطلاب الكثير من المهارات العملية والفنية.

#### 7/۱ محور الجودة Quality

#### ١/٢/١ مقدمة:

نجحت وزارة التعليم العالي من خلال خططها السابقة ومن خلال المشروعات التي تبنتها في السنوات الماضية في نشر ثقافة الجودة في الأوساط الجامعية وفي مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة، إلا أنه من المهم مراجعة المؤشرات الكمية المتاحة، بغرض الوقوف على واقع الجودة في منظومة التعليم العالي. وحيث أن هناك العديد من المؤشرات التي تتناول مدخلات ومخرجات المنظومة إضافة إلى المؤشرات المعنية بالعملية التعليمية نفسها. ومع الأخذ في الاعتبار أن كافة جهود التطوير تهدف في النهاية إلى رقع مستوى الجودة، فإننا نتناول بعض المؤشرات الكمية التي توفر مقياسا موضوعياً لجودة النظام التعليمي مثل نسبة أعداد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، وموقف مؤسسات التعليم العالي من الاعتماد وفق ما هو متوافر من إحصائيات.

#### ٢/٢/١ نسب أعضاء هيئة التدريس للطلاب:

يعد تطور نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب من المؤشرات التي تنبئ عن جودة منظومة التعليم العالي، باعتبار أن عضو هيئة التدريس من أهم مدخلات العملية التعليمية، حيث أن وجود تناسب بين أعداد أعضاء هيئة التدريس والطلاب يعد من المؤشرات ذات الأثر الإيجابي المباشر على التحصيل العلمي للطلاب من جهة، ومن جهة أخرى تمثل دلالة على الأعباء التدريسية على أعضاء هيئة التدريس ودرجة مساهمتهم العلمية في مجال البحوث من جهة أخرى، لذلك وبالنظر إلى حساب نسبة توزيع الطلاب على أعضاء هيئة التدريس، نجد أن المؤشر العام لهذه النسبة - والذى يتحسب من الاجماليات بشكل عام — ينظهر تطور إيجابي، حيث انخفضت النسبة من ٥٢ طالب لكل عضو هيئة تدريس في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الى ٤٢ طالب لكل عضو هيئة تدريس في ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

جدول ٤ معدل الطلاب لكل عضو هيئة التدريس في الفترة ٢٠٠٦/ ٢٠٠١ – ٢٠١٣/٢٠١٢

Y+18-4+14	Y••Y-Y••7	بیان
7.779.777	1.001.071	إجمالي أعداد الطلاب
٥٤.٤٤٤	٤٨.٠٠٩	إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس
1: 27	1: 07	النسبة

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالى، مصر، ٢٠١٤.

وعلى الرغم من إيجابية هذا التطور، الا أنه غالبا ما يخفى الوضع الحقيقي بين القطاعات الأكاديمية والتخصصات المختلفة، مما يوجب أخذه بشيء من الحذر. وحيث أن تناول هذه العدلات بشيء من التفصيل على مستوى القطاعات الأكاديمية يظهر أن بعض القطاعات على العكس من المعدل الاجمالية، فقد ارتفعت فيها النسبة مما يشكل تطورا سالباً مثل: قطاع العلوم الأساسية حيث شهدت زيادة من ١٠.٣ طالب لكل عضو هيئة تدريس في ٢٠١٦-٢٠١٣، وفي قطاع العلوم الزراعية والبيطرية ارتفع المعدل من ١٣.٣ الى ١٤.٩ طالب لكل عضو هيئة تدريس بتلك القطاعات، وكذلك قطاع العلوم الإراعية والبيطرية ارتفع المعدل من ١٣.٣ الى ١٤.٩ طالب لكل عضو هيئة تدريس. مما يظهر اختلالا في وكذلك قطاع العلوم الهندسية من ٤٠.١ الى ٤٩.١ طالب لكل عضو هيئة تدريس. مما يظهر اختلالا في التوجه نحو خفض عدد الطلاب لأعضاء هيئة التدريس، ولعل ذلك يجد تفسيره في زيادة أعداد الطلاب عن أعداد أعضاء هيئة التدريس. (انظر جدول ٥)

جدول ٥ نسب الطلاب لكل عضو هيئة التدريس حسب القطاعات الأكاديمية

القطاعات الأكاديمية			T+14-K+1K
	إجمالي أعداد الطلاب	17,787	14,709
قطاع الفنون	إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس	1,718	1,891
	النسبة	۱۳.۷	١٣.٤
	إجمالي أعداد الطلاب	٤٨,٢٩٩	07,7
قطاع العلوم الأساسية	إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس	٤,٦٧٢	٤,٨٦٦
	النسبة	۱۰.۳	11.0
قطاع العلوم الزراعية والبيطرية	إجمالي أعداد الطلاب	٥٢,٨٥٥	70,879
فتقاح العلوم الزراحية والبيسرية	إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس	۳,۹٦٦	٤,٠٤٤

<b>۲-14-4-14</b>	<b>۲۰۰۷-۲۰۰</b> ٦	القطاعات الأكاديمية		
18.9	١٣.٣	النسبة		
701,997	174,094	إجمالي أعداد الطلاب		
71,777	۱۷,۰۲۸	إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس	قطاع العلوم الطبية	
9.0	9.9	النسبة		
177,887	۲۸۰,٦٣٢	إجمالي أعداد الطلاب		
٦,٤٥٠	0,700	إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس	قطاع العلوم التربوية	
٨.٢٦	£9.V	النسبة		
۲۸۸,۳٦٩	704,042	إجمالي أعداد الطلاب		
٥,٨٦٢	0,777	إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس	قطاع العلوم الهندسية	
٤٩.٢	££.7	النسبة		
٤١٧,٧٦٥	£97,77V	إجمالي أعداد الطلاب		
7,+7+	0,077	إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس	قطاع العلوم الثقافية	
٦٨.٩	<b>⋏</b> ٩.∙□	النسبة		
1, + 77, 777	114,980+	إجمالي أعداد الطلاب		
٤,٥٠٩	٤,٢٧٠	إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس	قطاع العلوم الاجتماعية	
777.•	۵.۸۷۲	النسبة		

الصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالي، مصر، ٢٠١٤.

ومن ناحية أخرى يظهر أيضا من الجدول السابق أن هناك طفرة ايجابية تحققت في قطاع العلوم التربوية حيث انخفض المعدل بمقدار النصف تقريبا حيث كان ٤٩.٧ طالب لكل عضو هيئة تدريس في ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وربما السبب الحقيقي هو انخفاض أعداد الطلاب بدرجة أكبر من زيادة أعضاء هيئة التدريس وأصبحت ٢٦.٨ طالب لكل عضو هيئة تدريس في ٢٠١٣/٢٠١٢. كذلك فان قطاع العلوم الثقافية حقق تطورا ايجابيا ملحوظاً حيث أصبح المعدل في ٢٠١٣/٢٠١٢ (٦٨.٩) طالب لكل عضو هيئة تدريس مقابل ٨٩.٠ طالب لكل عضو هيئة تدريس في ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وفي قطاع العلوم الطبية هناك ثباتاً نسبيا، حيث سجل ٩.٥ في ٢٠١٣/٢٠١٦ طالب لكل عضو هيئة تدريس في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقابل ٩.٩ طالب لكل عضو هيئة تدريس، وقد يجد ذلك تفسيره في أن نسبة الزيادة في أعداد الطلاب لم تختلف كثيراً عن نسبة الزيادة في أعداد أعضاء هيئة التدريس. جدير بالذكر أن هذه النسبة تعتبر جيدة جدا، لكن حقيقة الأمر أن كليات قطاع العلوم الطبية تعتبر الأكثر وفرة من حيث أعداد أعضاء هيئة التدريس، إلا أنه ينبغي أخذ ذلك بحذر من حيث المزيد من الانشغالات الخاصة بهيئة التدريس في هذا القطاع الحيوي.

وعلى الرغم من التحسن في قطاعات مثل العلوم الثقافية من ٨٩ الى ٦٨.٩ طالب لكل عضو هيئة تدريس وقطاع العلوم الاجتماعية، إلا أن هذا التحسن لايزال بعيد عن المتوسطات العالمية التي لا تتخطى

۱ حيث لايزال المعدل مرتفع للغاية وخاصة في قطاع مثل قطاع العلوم الاجتماعية بالرغم من أنه انخفض من ۲۷۸.۵ في ۲۰۰۱-۲۰۰۷ الى ۲۲۷ طالب لكل عضو هيئة تدريس في ۲۰۱۰-۲۰۱۳ الى ۲۲۷ طالب لكل عضو هيئة تدريس في ۲۰۱۳ ، إلا أن هذا المعدل في حد ذاته مرتفع للغاية وتعطى دلالة سالبة عن مستوى الجودة في هذا القطاع، إذ يصعب التواصل الجيد بين الأستاذ وطلابه.

#### ٣/٢/١ موقف المؤسسات التعليمية من الاعتماد:

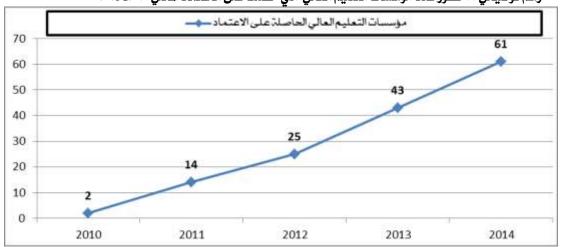
يمكن النظر إلى عدد ونسبة مؤسسات التعليم العالي التي حصلت على الاعتماد من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، كمؤشر ذو دلالة ضمن المؤشرات الدالة على الجودة في التعليم العالى. ويتضح ذلك من خلال جدول ٦، ورسم توضيحي ١١:

جدول ٦ نسبة المؤسسات التعليمية التي حصلت على الاعتماد

	<u> </u>
*61	عدد المؤسسات الحاصلة على الاعتماد
**٧٩٩	إجمالي مؤسسات التعليم العالي
%Y.O	نسبة المؤسسات الحاصلة على الاعتماد إلى إجمالي مؤسسات التعليم العالي

<sup>\*</sup> المصدر: الموقع الإلكتروني لهيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد، نوفمبر ٢٠١٤.

رسم توضيحي ١١ تطور عدد مؤسسات التعليم العالى التي حصلت على الاعتماد المحلي ٢٠١٠ـ ٢٠١٤

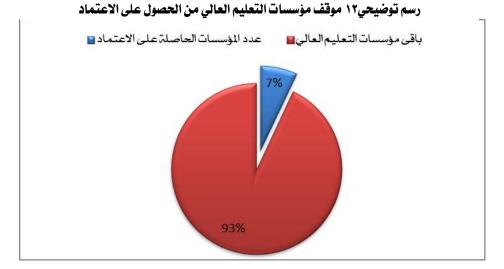


هذا ويظهر من خلال الرسم التوضيحي ١١ تطور عدد مؤسسات التعليم العالى التي حصلت على الاعتماد اللحلي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ حيث بلغت عدد الكليات التي حصلت على الاعتماد ٢ كلية وهذا عدد قليل حدا إل أنه عناك تزايدا ملحوظاً لهذه الكليات لتبلغ أقصاه بحلول عام ٢٠١٤ بواقع 61 كلية هذا وتواصل الوزاره دعمها وتحفيزها للكليات للحصول على الاعتماد في إطار رفع الجودة التعليمية بالمؤسسات التعليمية.

\_

<sup>\*\*</sup> المصدر: قاعد بيانات وحدة التخطيط الاستر اتيجي ودعم السياسات، ٢٠١٤. (حيث تم حساب الجامعة العمالية على أنها مؤسسة واحدة فقط بالرغم من وجود ١١ فرع لها بمحافظات الجمهورية، كذلك تم احتساب جميع الكليات بالجامعات الحكومية سواء كان بها برامج تعليم انتظام او انتساب موجه على أنها مؤسسة واحدة فقط).

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> وفقا لـ Education at a glance 2014: OECD 2014 هو ١٤ طالب لكل عضو هيئة تدريس ، ووفقا لـ OECD هو ١٤ طالب لكل عضو هيئة تدريس ، ومتوسط دول الاتحاد الأوروبي هو ١٦ طالب لكل عضو هيئة تدريس.



ويظهر من جدول ٦ حصول عدد 61 مؤسسة تعليم عالي على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد NAQAAE ، حتى نوقمبر ٢٠١٤، وذلك من إجمالي عدد مؤسسات التعليم العالي في مصر وهو ٧٩٩ مؤسسة تعليمية بنسبة ٧٠٥٪ من إجمالي مؤسسات التعليم العالي في مصر، وهي نسبة محدودة وإنما تمثل خطوة حيدة على الطريق نحو الجودة.

ومع الأخذ في الاعتبار أن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد المنها في العام ٢٠١٠. عملها فعليا في ٢٠٠٧، وكانت أول مجموعة من المؤسسات التعليمية تحصل على الاعتماد منها في العام ٢٠١٠. ومع ذلك فإن هذه النسبة تجعلنا نتساءل عن مدى قدرة الغالبية العظمى من المؤسسات في الوقاء بمتطلبات الجودة والاعتماد وفق المعايير القومية، وربما يزداد الأمر تعقيداً إذا ما بحثنا قدرة تلك المؤسسات على الحصول على اعتماد من جهات دولية. إضافة إلى أن الغالبية العظمى من هذا العدد لمؤسسات حكومية. مما يضع تساؤلا أخر، وهو الوضع في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

# ٣/١ تكافؤ الفرص والعدالة Equity

#### ١/٣/١ مقدمة:

يركز هذا المحور على مدى قدرة المنظومة التعليمية على دعم مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الفرص التعليمية بين أبناء الوطن الواحد سواء من الإناث أو الذكور وعلى اختلاف أماكن تواجدهم جغرافيا وانتشارهم في ربوع الوطن، وهو ما يتم تناوله من خلال مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في نسب الالتحاق في التعليم العالي، ومؤشر عدالة التوزيع الجغرافي للالتحاق بالتعليم العالي بالمحافظات المختلفة ونصيب كل محافظة من إجمالي المقيدين بالتعليم العالي في مصر.

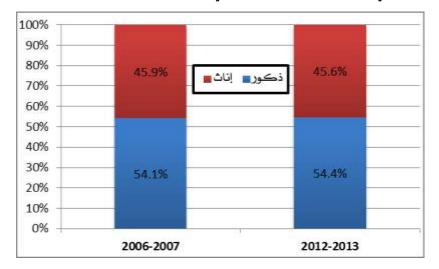
# ٢/٣/١ فرص الالتحاق بالتعليم حسب النوع: أولاً: نسبة الاناث من إجمالي المقيدين بالتعليم العالي:

تشير الإحصائيات إلى وجود ثبات نسبي لعدلات الالتحاق لكل من الذكور والاناث بشكل عام في التعليم العالي في مصر، فلقد بلغت نسبة الاناث حوالى ٤٥٠٩٪ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وللذكور ١٤٥٠٪، وفي ٢٠١٣/٢٠١٢ كانت نسبة الاناث ٤٥٠٦٪ مقابل ٤٥٤٠٪ للذكور وذلك من إجمالي القيدين في التعليم العالي. وتشير تلك النسب إلى وجود نوعاً ما من تكافؤ الفرص بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم العالي. كما يظهر من جدول ٧، ورسم توضيحي ١٣ فيما يلي.

Y+17-7+17 Y - - Y - T - - 7 بیان إجمالي أعداد الطلاب (ذكور واناث) 2,239,323 2,501,561 1,020,466 إجمالي أعداد الطلاب الاناث 1,148,576 1,218,857 1,352,985 إجمالي أعداد الطلاب الذكور 45.6 45.9 نسبة الاناث ٪ 54.4 54.1 نسبة الذكور ٪

جدول v فرص الالتحاق بالتعليم العالى حسب النوع ٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٣/٢٠١٢

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالى، مصر، ٢٠١٤.

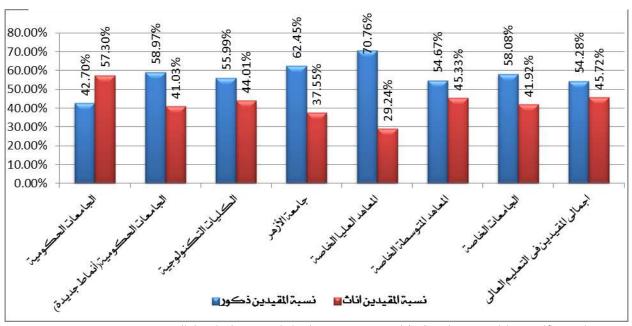


رسم توضيحي ١٣ :فرص الالتحاق بالتعليم العالي حسب النوع ٢٠٠٧/٢٠٠٦ — ٢٠٠١/٢٠١٢بالتعليم العالي

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالي، مصر، ٢٠١٤.

# ثانياً: التكافؤ بين الجنسين وفقا لأنواع مؤسسات التعليم العالى

على الرغم من تقارب معدلات الالتحاق لكل من الذكور والإناث بشكل عام إذ تصل نسبة الإناث الي ٢٥,٦٪ والذكور ٤٥,٤٪ وفق إحصائيات ٢٠١٣/٢٠١٢، إلا أننا نجد تفوقا واضحا للإناث في الالتحاق بالجامعات الحكومية، حيث تمثل نسبتهن ٥٧٠٪ وهي الأعلى مقارنة ببقية أنواع مؤسسات التعليم العالي، في حين تكون نسبة الإناث هي الأقل في المعاهد العليا الخاصة بواقع ٢٩.٢٪ لهم مقابل نسبة ٧٠٠٪ للذكور في هذا النوع من مؤسسات التعليم العالي كما يظهر من رسم توضيحي ١٤.



رسم توضيحي ١٤ توزيع فرص التعليم العالي ذكور/إناث وفقا لأنواع مؤسسات التعليم العالي (٢٠١٣/٢٠١٢)

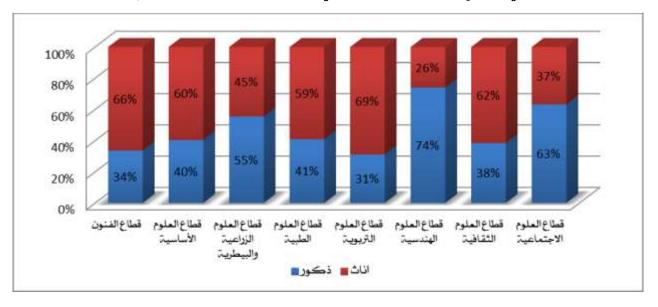
الصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالي، مصر، ٢٠١٤.

ويمكن تفسير هذا الاختلال في نسب التكافؤ بين الجنسين وفقا لاختلاف نوع المؤسسات التعليمية لأسباب ثقافية واجتماعية، إذ تفضل بعض الأسر من الأماكن البعيدة عدم اغتراب بناتهم للالتحاق بالتعليم في حين لا يمانعون في اغتراب أبنائهم الذكور من أجل التعليم. كما لا تفضل بعض الأسر من طبقات اجتماعية محددة الحاق بناتهم بالتعليم الخاص وهو ما يظهر من زيادة نسبة الإناث بالجامعات الحكومية وانخفاضها بالتعليم الخاص، فضلاً عن ارتفاع نسبة التفوق للإناث في امتحانات الثانوية العامة.

# ثالثاً: توزيع المقيدين على القطاعات الأكاديمية حسب النوع:

تختلف نسب توزيع فرص التعليم العالي حسب النوع بين القطاعات الأكاديمية. ففي العام ٢٠١٣/٢٠١٢ كما يتضح من رسم توضيحي ١٥ فإن نسبة قيد الاناث تفوق نظيرتها الخاصة بالذكور في تخصصات بعينها مثل العلوم التربوية والفنون والعلوم الأساسية بنسب ٢٩٪ و٣٦٪ و٢٠٪ على التوالي في حين

يكون نصيب الذكور في تخصصات أخرى أو قرحظا من الاناث مثل تخصصات العلوم الهندسية والعلوم الاجتماعية بواقع ٧٤٪ و٦٣ ٪ للذكور على التوالي. ويعبر هذا عن تفضيلات الجنسين التي تختلف طبقا للتخصص الأكاديمي.



رسم توضيحي ١٥ توزيع أعداد المقيدين بالتعليم العالى على القطاعات الأكاديمية حسب النوع ٢٠١٣-٢٠١٣

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالى، مصر، ٢٠١٤.

ويظهر جدول ٨ تطور نسب الالتحاق حسب النوع في القطاعات الأكاديمية، وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و٢٠١٣/٢٠١٣ نجد أن بعض القطاعات تشهد ثباتاً نسبياً في هذه النسبة كما هو الحال في القطاعات التالية.

بلغت النسبة المذكورة في قطاع الفنون في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حوالى ٣٦٪ من إجمالي المقيدين في هذا القطاع وأصبحت ٣٤٪ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كانت ٦٤٪ وأصبحت ٢٦٪ من إجمالي المقيدين في هذا القطاع في ٢٠١٣/٢٠١٢.

كذلك شهد قطاع العلوم التربوية ثباتاً نسبياً، إذ بلغت نسبة الذكور ٣٣٪ من إجمالي المقيدين في هذا القطاع في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حوالى ٦٧٪ وأصبحت ٣٠٪ من إجمالي المقيدين في هذا القطاع في ٢٠١٣/٢٠١٣.

جدول ٨ حالة التكافؤ بين الجنسين في أعداد القيدين بالتعليم العالى وفقا للقطاعات الأكاديمية

القطاعات الأكاديمية	-2007	2006	-2013	2012
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
الفنون	% <b>٣</b> ٦	<b>%7</b> {	% <b>٣</b> ٤	<b>%</b> ٦٦
العلوم الأساسية	<b>%0</b> •	% <b>0</b> +	% <b>{</b> •	<b>%7.</b>
العلوم الزراعية والبيطرية	<b>%7</b> ٢	<b>% ፕ</b>	7·00	<b>% 20</b>
العلوم الطبية	<b>%0</b> +	<b>%0</b> •	% <b>\$</b> \	% <b>0</b> 9
العلوم التربوية	% <b>٣</b> ٣	% <b>7</b> Y	% <b>٣</b> ١	%7 <b>9</b>
العلوم الهندسية	% <b>V</b> ۲	% <b>٢٨</b>	% <b>Y</b> {	<b>%</b> ٢٦
العلوم الثقافية	% <b>£</b> T	% <b>0</b> A	% <b>~\</b>	<b>グ</b> コ۲
العلوم الاجتماعية	<b>%71</b>	% <b>٣</b> 9	<b>%</b> ٦٣	<b>% ፕ</b>

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالى، مصر، ٢٠١٤.

كذلك الحال نجده في قطاع العلوم الهندسية، حيث بلغت نسبة الذكور ٧٢٪ من إجمالي القيدين في هذا القطاع في ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وأصبحت ٧٤٪ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وبالتبعية فإن نسبة الاناث في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كانت ٢٨٪ وأصبحت ٢٦٪ من إجمالي المقيدين في هذا القطاع في ٢٠١٣/٢٠١٢.

ولم يشهد قطاع العلوم الاجتماعية تغيراً كبيراً، حيث كانت نسبة الذكور ٢١٪ من إجمالي المقيدين في هذا القطاع في ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وأصبحت ٢٦٪ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وبالتبعية فإن نسبة الاناث في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كانت ٣٩٪ وأصبحت ٣٧٪ من إجمالي المقيدين في هذا القطاع في ٢٠١٣/٢٠١٢.

ويبدو واضحاً مما سبق تفضيل الاناث الالتحاق بقطاعات أكاديمية بعينها مثل قطاع الفنون وقطاع الغلوم التربوية، حيث ترتفع نسب قيد الاناث في هذه القطاعات لتمثل (٦٦٪ في الفنون، و٦٩٪ في العلوم التربوية) في ٢٠١٣/٢٠١٢. ويأتي في مقابل هذا تفضيل الذكور الالتحاق بقطاعات أكاديمية أخرى مثل قطاعات العلوم الهندسية و العلوم الاجتماعية، حيث ترتفع نسب قيد الذكور في هذه القطاعات لتمثل ٧٤٪ في العلوم الاجتماعية في ٢٠١٣/٢٠١٢.

أما في بعض القطاعات الأخرى حدث تغيراً ملحوظاً في نسب القيد بين الذكور والانـاث، حيـث نجـد ما يلى:

قطاع العلوم الأساسية كانت نسبة الذكور والإناث ٥٠٪ من إجمالي القيدين لكل منهما في هذا القطاع في ٢٠٠٧/٢٠٠٦، بينما تغيرت في ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث انخفضت نسبة الذكور الى ٤٠٪ مقابل ارتفاع نسبة الاناث الى ٦٠٪ ، مما يعد مؤشرا على تنامى تفضيل الاناث للالتحاق بالتخصصات التي يضمها قطاع العلوم الأساسية مقابل انخفاض توجه الطلاب الذكور لهذا القطاع.

ونجد الأمر نفسه يتكرر في قطاع العلوم الطبية حيث تتغير نسبة الذكور والاناث من ٥٠٪ لكل منهما من إجمالي المقيدين في هذا القطاع في ٢٠٠٧/٢٠٠٦، لتصبح ٤١٪ للذكور و ٥٩٪ للإناث في ٢٠١٣/٢٠١٣، كدلالة على اتجاه الاناث للالتحاق بالتخصصات التي يضمها قطاع العلوم الطبية مقابل انخفاض توجه الطلاب الذكور لهذا القطاع.

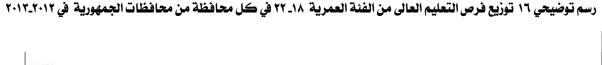
كما يسجل قطاعي العلوم الزراعية والبيطرية والعلوم الثقافية تغيراً واضحا في النسب وفقا للجنس، ويأتى هذا التغير أيضا في صالح زيادة نسبة تفضيل الاناث للالتحاق بهذه القطاعات، حيث:

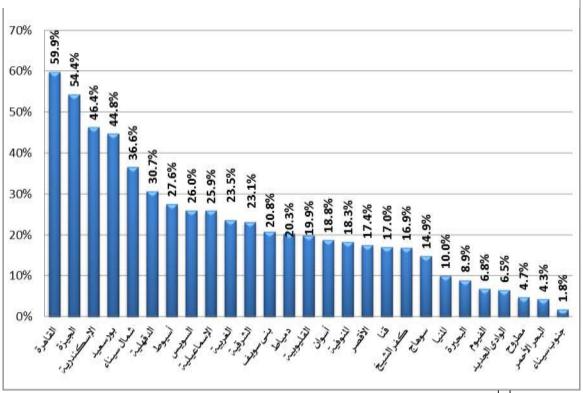
شهد قطاع العلوم الزراعية والبيطرية تغيراً واضحاً في النسب وفقا للجنس فلقد كانت نسبة الذكور ٦٢٪ من إجمالي المقيدين في ١٢٠١٣/٢٠١٦، وبالتبعية قان نسبة الاناث في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كانت ٣٨٪ وارتفعت في ٢٠١٣/٢٠١٦ لتصبح ٤٥٪ من إجمالي المقيدين في هذا القطاع.

أيضا شهد قطاع العلوم الثقافية تغيراً واضحاً في النسب، إذ بلغت نسبة الذكور ٤٢٪ من إجمالي المقيدين في هذا القطاع عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وأصبحت ٣٨٪ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وبالتبعية فان نسبة الاناث في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كانت ٥٨٪ وارتفعت في ٢٠١٣/٢٠١٢ لتصبح ٦٢٪ من إجمالي المقيدين في هذا القطاع.

# ٣/٣/١ عدالة التوزيع الجغرافي:

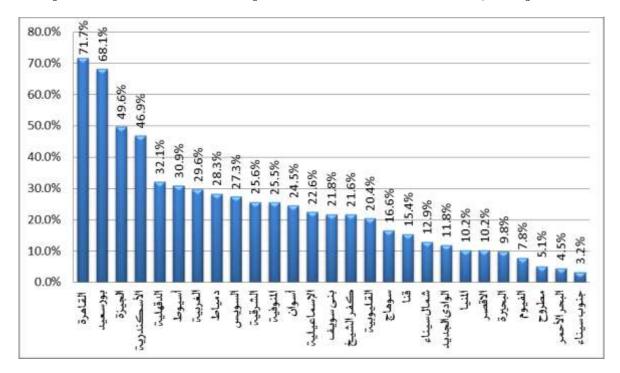
يعد مؤشر عدالة التوزيع الجغرافي لفرص التعليم العالي المتاحة من المؤشرات المهمة، والذى يظهر تبايناً واضحاً بين المحافظات بما يمثل اختلالاً في توزيع الفرص بينها، حيث تصل نسبة الفرص التعليمية المتاحة للفئة العمرية بالمحافظات لأكثر من ٥٠٪ في بعض المحافظات كالقاهرة والجيزة، في حين أنها تقل عن ١٠٪ في محافظات أخري كالفيوم والبحيرة والمنيا، إضافة الي المحافظات الحدودية، الأمر الذي يشير إلي أولوية زيادة فرص الإتاحة بتلك المحافظات. كما يظهر أن غالبية المحافظات تسجل نسبا أقل من المتوسط العام في العام ٢٠١٣/٢٠١٢ لنسبة الطلاب المقيدين من الفئة العمرية ١٠-٢٢ على المستوى القومي وهي ٢٨٪، ماعدا محافظات (القاهرة والجيزة والإسكندرية وبورسعيد وشمال سيناء والدقهلية). وذلك كما يظهر من رسم توضيحي ١٦.





الصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالى، مصر، ٢٠١٤.

وبالقارنة بالوضع في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نجد أن هناك انخفاض للمتوسط العام من ٣٠.٧٪ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٨٦٪ في ٢٠١٦/٢٠١٦ مما يعد تطوراً سالباً. وربما يكون تأثير سنة الفراغ هو السبب وراء هذا الانخفاض. وجدير بالذكر أن أثر سنة الفراغ المتد من ٢٠١١/٢٠١٠ ينتظر أن ينتهى في ٢٠١٦/٢٠١٥ في أغلب القطاعات الأكاديمية. هذا ونجد أن التباين في النسب بين المحافظات يأتي إيجابيا مع البعض وسالبا مع البعض الآخر، حيث يمكن رصد بعض التطورات الإيجابية التي طرأت علي بعض المحافظات، حيث انخفضت النسبة في محافظة القاهرة من ٧١٠٧٪ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٥٩.٩٪ في ١٣٠١/٢٠١٦، في المقابل فان تطورا سالباً يمكن رصده في بعض المحافظات والتي انخفضت فيها النسب في عام ٢٠٠٣/٢٠١٦، بشكل كبير عند مقارنته بالعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، فعلى سبيل المثال نجد محافظة جنوب سيناء انخفضت فيها النسبة من ٣٠٪ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ لتصبح ٨٠٪ في ٢٠١٣/٢٠١٦، والأمر يتكرر كما يظهر بالمقارنة بين رسم توضيعي ١٦ ورسم توضيعي ١٧ التالي.



رسم توضيحي ١٧ توزيع فرص التعليم العالي من الفئة العمرية ١٨\_ ٢٢ في كل محافظة من محافظات الجمهورية في ٢٠٠٦\_٢٠٠٧

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالى، مصر، ٢٠١٤.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور الإيجابي الذى نعنيه بانخفاض النسب في هذا الموقع إنما يأتي من منظور تحقيق عدالة أكبر من خلال خفض حدة التباين بين المحافظات، الأمر الذى لا يعنى أن انخفاض نسب القيد في المحافظات من إجمالي الفئة العمرية هو المستهدف بل على العكس من ذلك، ولكن في إطار توزيع أكثر عدالة لفرص التعليم عبر المحافظات وبما يتفق وعدد السكان في الفئة العمرية ١٦-١٦ داخل كل محافظة.

وبتحليل نصيب كل محافظة من إجمالي القيدين في التعليم العالي نجد أن محافظات بعينها تستحوذ على نسب عالية من إجمالي القيدين في التعليم العالي على حساب محافظات أخرى، فعلى سبيل المثال تستحوذ القاهرة على النصيب الأكبر بنحو ٢٤٪ من إجمالي المقيدين في التعليم العالي في العام المثال تستحوذ القاهرة على النصيب الأكبر بنحو ٢٤٪ من إجمالي المقيدين في التعليم العالي في العام 1٠٠٢/٢٠١٢ مسجلة ارتفاعا عن ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حيث كانت ٢١٪، وبشكل عام فان هناك ثبات نسبى أيضا بين العامين ٢٠١٣/٢٠١٦ و٢٠١٣/٢٠١٦ في هذا الشأن في أغلب المحافظات. ومن الملاحظ التباين الشديد بين النسبة الأكبر في محافظة القاهرة ٢٤٪ وبين النسبة الأصغر كما هو الحال في محافظات جنوب سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر، حيث تكون النسبة ١٠٠٪ وأقل، مما يعنى اختلالاً في عدالة توزيع فرص التعليم العالي، كما يتضح من الجدول التالى رقم ٩.

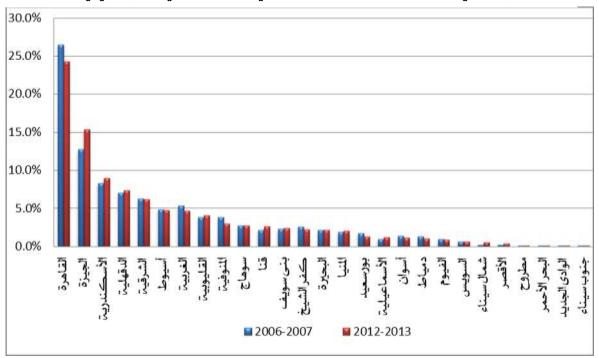
جدول ٩ نصيب محافظات الجمهورية من إجمالي الطلاب المقيدين في التعليم العالي

المنوفية	القليوبية	الغربية	أسيوط	الشرقية	الدقهلية	الإسكندرية	الجيزة	القاهرة	السنة
3.8%	3.8%	5.3%	4.9%	6.2%	7.0%	8.3%	12.7%	26.5%	2006-2007
3.0%	4.1%	4.6%	4.7%	6.2%	7.4%	9.0%	15.3%	24.3%	2012-2013
أسوان	□الإسماعيلية	بورسعيد	المنيا	البحيرة	كفر الشيخ	بنی سویف	قنا	سوهاج	السنة
1.4%	1.0%	1.7%	1.9%	2.2%	2.6%	2.3%	2.2%	2.8%	2006-2007
1.1%	1.2%	1.3%	2.0%	2.2%	2.2%	2.4%	2.6%	2.7%	2012-2013
جنوب سيناء	الوادي الجديد	البحر الأحمر	مطروح	الأقصر	شمال سيناء	السويس	الفيوم	دمياط	السنة
0.02%	0.1%	0.1%	0.1%	0.2%	0.2%	0.6%	0.9%	1.3%	2006-2007
0.01%	0.1%	0.1%	0.1%	0.4%	0.5%	0.6%	0.9%	1.0%	2012-2013

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالى، مصر، ٢٠١٤.

وتجدر الإشارة إلى أن ثلاث محافظات فقط تستحوذ على نحو ٥٠٪ من إجمالي القيدين (محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية) في حين يتوزع الـ٥٠٪ الأخرى على بقية المحافظات والتي بدورها يكون نصيب محافظات الدلتا فيها هو الأكبر، كما يظهر من رسم توضيحي ١٨.

رسم توضيحي ١٨ نصيب محافظات الجمهورية من إجمالي الطلاب المقيدين في التعليم العالي في مصر



المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالي، مصر، ٢٠١٤.

وينبغي أن تؤخذ هذه النسب بحذر نظراً لالتحاق أبناء بعض المحافظات الأخرى بالتعليم العالى بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية. أى أن الملتحقين بالمحافظات الثلاث ليسوا كلهم من أبناء نفس المحافظة ، فضلاً عن أخذ موضوع درجة تركز غالبية المؤسسات التعليمية في تلك المحافظات بدرجة أكبر

بعين الاعتبار، أى أهمية إعادة النظر في انتشار المؤسسات التعليمية عبر المحافظات، أو على الأقل فيما يتعلق بالمؤسسات الجديدة المتوقع إنشاؤها.

#### ارع الكفاءة الخارجية External efficiency

#### ١/٤/١ مقدمة :

للتعليم العالي دوراً مهماً في رفع كفاءة أفراد المجتمع وتنمية قدراتهم، ومن أهم الركائز التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي، إذ أن العلاقة بين التعليم والعمل علاقة ديناميكية ذات اتجاهين بحيث يؤثر ويتأثر كلّ منهما بالآخر. ولقد انطلقت أنظمة التعليم الحديثة لتلبي الحاجة المتزايدة للكوادر البشرية المؤهلة فالكفاءة الخارجية تتحقق بمدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع من خلال امداده بالخريجين للإسهام في النشاطات المتعددة، ومقدرة هؤلاء الخريجين على انجاز أعمالهم بكفاءة.

ويتناول هذا المحور دراسة للكفاءة الخارجية للتعليم العالي، والذى يناقش بعض مؤشرات البطالة وخاصة البطالة بين خريجي التعليم العالي إلى جانب مؤشرات التوظف والتي تتناول حجم العمالة بالأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى التوزيع الكمى والجغرافي للعمالة بالخارج.

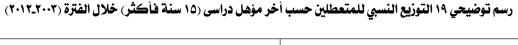
# ٢/٤/١ مؤشرات البطالة: جدول ١٠ تطور أعداد المتعطلين حسب المؤهل الدراسي (١٥ سنة فأكثر) عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (العدد بالألف)

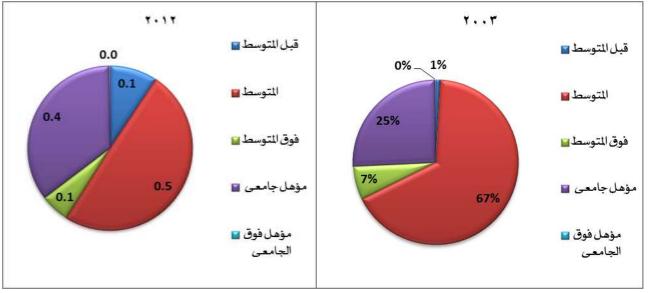
2. (. it = 31 a 8t)	التوزيع العددي 2003		التوزيع النسبي		معدل النمو	
الؤهلات الدراسية			2003	2012	السنوي	
قبل المتوسط	19.1	301	0.9	9.4	30.6	
المتوسط	1,478.50	1,592.50	66.7	49.5	0.8	
فوق المتوسط	145.8	183.1	6.6	5.7	2.5	
مؤهل جامعي	565.8	1,127.70	25.6	35.1	7.7	
مؤهل فوق الجامعي	3.9	8.6	0.2	0.3	8.8	
الإجمالي	2,213.10	3,212.90	100	100	4.1	

المصدر : النسب والمعدلات من إعداد فريق العمل اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، نشرة القوة العاملة (٢٠٠٢-٢٠١)

هذا ويشكل المتعطلين من حملة المؤهلات الجامعية المرتبة الثانية من حيث حجم المتعطلين، اذ بلغ عددهم ٢٠٥٨ ألف متعطل خلال العام ٢٠٠٣ بنسبة بلغت ٢٥.٦٪ من إجمالي المتعطلين ، واستمرت الأعداد في زيادة مطردة لتبلغ ١٠١ مليون متعطل بنسبة بلغت ٣٥.١٪، حيث سجلت معدل نمو بلغ ٧٠٧ ٪ سنوياً ليرتفع عن المتوسط العام للجمهورية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢). وهو ما قد يشير بوضوح إلي وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

وتزايدت أعداد المتعطلين بين حملة المؤهلات قبل المتوسطة الأمر الذى سجل على إثره أعلى معدل نمو والبالغ ٢٠.٦٪ سنويا للمتعطلين، وهو ما يشير لاحتياج سوق العمل لخريجين بمستوي تعليمي متوسط فأكثر، ثم المتعطلون من حملة المؤهلات فوق المتوسطة والتي تصل نسبتهم الي ٥٠٠٪ فقط من اجمالي المني، إذ أن نسبة المتعطلين في عام٢٠١٢، وهو ما يعد مؤشر لاحتياج سوق العمل لخريجي التعليم العالي الفني، إذ أن نسبة البطالة منهم محدودة. (انظر رسم توضيحي رقم٩١)





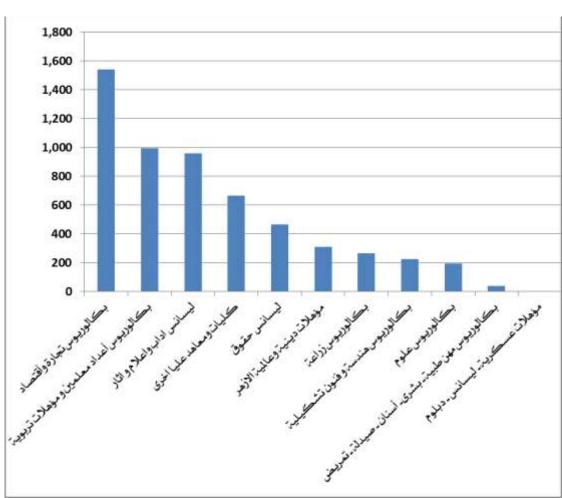
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، نشرة القوة العاملة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

ومن ناحية أخرى، تباينت أعداد المتعطلين بين خريجي كليات التعليم الجامعي خلال الفترة نفسها، حيث تأتي في المرتبة الأولى المتعطلين الحاصلين على بكالوريوس الأعمال التجارية والإدارة بنسبة بلغت ٢٧٪ من إجمالي المتعطلين بالتعليم الجامعي عام ٢٠١٢. وقد يرجع ذلك إلى زيادة عدد خريجي التخصصات التجارية عن المطلوب في سوق العمل أو إلى عدم التأهيل الكاف لحملة المؤهلات التجارية بما يتفق ومتطلبات سوق العمل. يليه المتعطلون الحاصلون على ليسانس الآداب والألسن والدراسات الإسلامية بنسبة بلغت ١٨٠١٪ من إجمالي المتعطلين من بين خريجي التعليم العالى.

في حين يأتي المتعطلون بين الخريجين الحاصلين علي بكالوريوس إعداد العلمين والمؤهلات التربوية في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١٢.٥٪ من إجمالي المتعطلين بالتعليم العالي يليه المتعطلون الحاصلين على ليسانس حقوق وشريعة إسلامية بنسبة بلغت ١٠٠٥٪ بينما سجل المتعطلون من حاملي باقي المؤهلات الجامعية نسبة لا تتعدى ٨٪ من إجمالي المتعطلين من خريجي التعليم العالي، في الوقت نفسه سجل المتعطلون الحاصلون على بكالوريوس في خدمات النقل والبحرية والطيران والخدمات الأمنية أدني نسبة بين المتعطلين لتبلغ ٢٪ من إجمالي المتعطلين بالجمهورية، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في أعداد القبولين

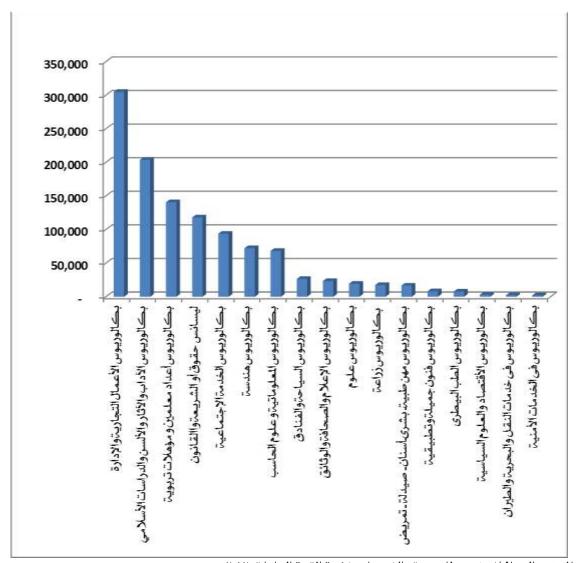
بالجامعات حسب التخصصات وربطها بسوق العمل والسعي لعمل تدريب تحويلي للخريجين من التخصصات التي يتوفر عليها طلب في سوق العمل لكي يكون بإمكانهم الحصول على فرص عمل مناسبة.

ويلاحظ من خلال الرسمين التوضيحيين ٢١،٢٠ أنه لازلت كليات التجارة والتربية والآداب والاعلام والاثار أكثر الكليات منبعاً ورافداً رئيساً للمتعطلين خلال الفترة ( ٢٠١٣-٢٠١٣) كما سجلت كليات الهندسة والعلوم ازديادا ملحوظا لحجم البطالة بين الخريجين خلال نفس الفترة الأمر الذي يتطلب العمل على ضرورة حل مشكلة البطالة من خلال مواكبة تخصصات الخريجين لاحتياجات سوق العمل ودراسة حالة وتخصصات كل كلية على حدة، بالإضافة إلى خلق مسارات نوعية وبينية جديدة تفتح أفاق جديدة للتوظف داخل سوق العمل ومع ذلك لابد وأن نأخذ البيانات بشئ من الحذر، لأنها مستمدة من نشرة القوة العاملة والتي غالباً ما تكون غير ممثلة للمجتمع بالكامل وعليها مجموعة من المحددات الواجب أخذها في الاعتبار.



رسم توضيحي٢٠ توزيع أعداد المتعطلين من خريجي كليات التعليم الجامعي خلال العام ٢٠٠٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، نشرة القوة العاملة (٢٠١٢-٢٠١٣).

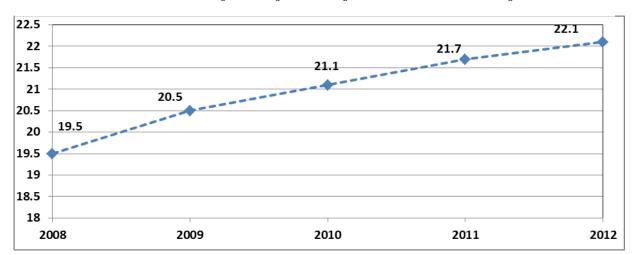


رسم توضيحي ٢١توزيع أعداد المتعطلين من خريجي كليات التعليم الجامعي خلال العام ٢٠١٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، نشرة القوة العاملة (٢٠١٢)

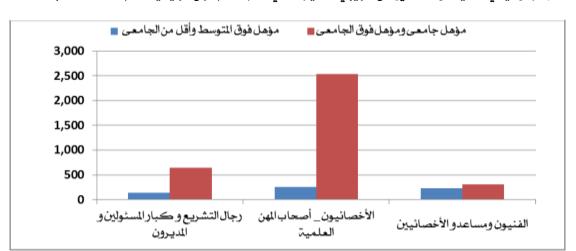
# ٣/٤/١ تعليل معدلات التشغيل لخريجي التعليم العالى:

شهدت مصر تزايداً مستمراً في حجم المستغلين من خريجي التعليم الجامعي وفوق التوسط، حيث بلغت النسبة ١٩٠٥٪ من إجمالي المستغلين حسب الحالة التعليمية (١٥سنة فأكثر) عام ٢٠٠٨ وارتفعت النسبة تدريجيا لتصل إلى ٢٢٠٪ خلال عام ٢٠١٢ كما هو موضح بالرسم التوضيحي ٢٢ الأمر الذي ربما يعزى إلى تزايد أعداد الخريجين خلال الفترة السابقة والناتجة عن التوسع في أعداد مؤسسات التعليم العالي وارتفاع معدلات القيد الاجمالية.



رسم توضيحي ٢٢ تطور نسب المشتغلين من خريجي التعليم العالي من إجمالي المشتغلين خلال الفترة (٢٠٠٨\_٢٠٠١)

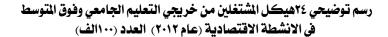
ويتسم هيكل المستغلين من خريجي التعليم الجامعي بالتركز في مهن الاخصائيين وأصحاب الهن العلمية، ويأتي في المرتبة الثانية مهن رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين، ويليها مهنة الفنيين. أما بالنسبة لهيكل المستغلين من خريجي التعليم فوق المتوسط فيتركز في مهن الاخصائيين وأصحاب الهن العلمية يليها في المرتبة الثانية مهن الفنيين ومساعدو الأخصائيين بينما يأتي في المرتبة الثالثة رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين كما يتضح من الرسم التوضيحي ٢٣.

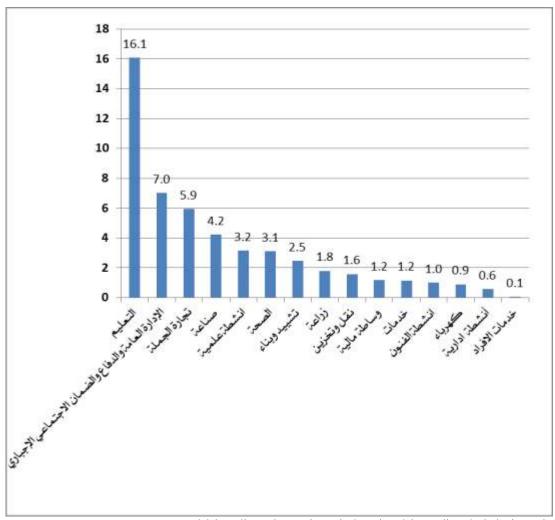


رسم توضيحي ٢٣ هيكل المشتغلين من خريجي التعليم العالي لأهم أقسام المهن الرئيسية (عام ٢٠١٢) (العدد بالألف)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، النشرة السنوية المجمعة للقوى العاملة ٢٠١٢

كما يتركز المستغلين من خريجي التعليم الجامعي وفوق المتوسط في قطاع التعليم في المرتبة الاولى والذى يضم نحو ١٠٦ مليون عامل يليه قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري، والذى يستحوذ على ٧٠٠ ألف عامل ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنحو ٥٠٠ ألف عامل، بينما يأتي نشاط الصناعات التحويلية في المرتبة الرابعة ليستحوذ على ما يقرب من ٤٠٠ ألف عامل. هذا وبينما يأتي قطاع خدمات الاقراد في المرتبة الأخيرة (انظر رسم إيضاحي).

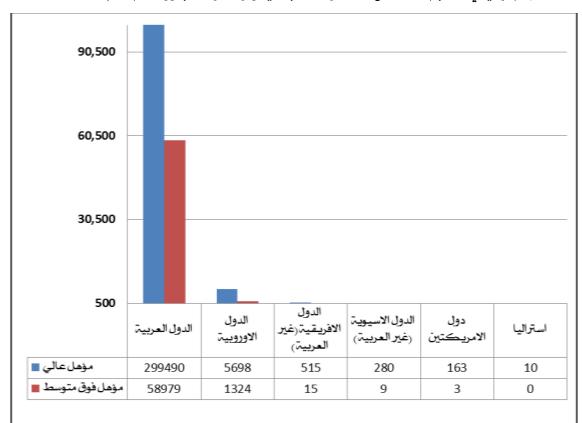




الصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة للقوى العاملة، ٢٠١٢.

## أولاً: تحليل أعداد العمالة بالخارج:

يشير الرسم التوضيعي ٢٥ إلى أن توزيع العمالة بالخارج حسب المؤهلات، فالتعليم العالي وفوق المتوسط يمثل ما يقرب من ٥٠٪ من العاملين بالخارج من العربية والدول الأوروبية، ويمثل ما يقرب من ٩٠٪ من العدول الاسيوية والأفريقية وما يقرب من ٨٠٪ في أستراليا ودول الأمريكيتين وهذا أمر طبيعي حيث عامل اللغة وارتفاع المستوى العلمي يشكل العامل الأساسي في الهجرة للدول غير العربية.

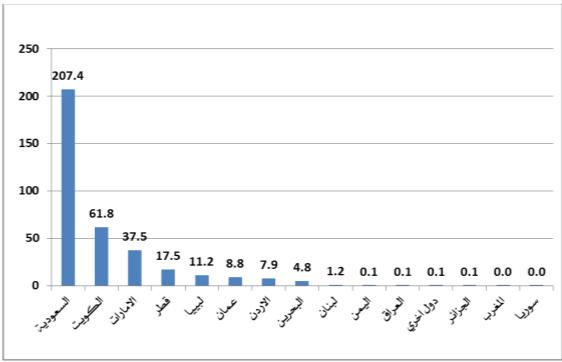


رسم توضيحي ٢٥ حجم العمالة من حملة المؤهلات الجامعية وفوق المتوسطة بدول العالم (عام ٢٠١٣)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة تصاريح العمل والعمالة بالخارج عام ٢٠١٣.

أما بالنسبة لحجم العمالة بين الدول، فيلاحظ تركز العمالة المصرية في الدول العربية بكثافة عن باقي الدول الاخرى، وهذا أمر منطقي نظرا لقرب المسافة واللغة والطباع والعادات والتقاليد، وتأتي العمالة بالدول الأوروبية في المرتبة الثانية بعدد قليل نسبيا. كما يشير الرسم التوضيحي ٢٤ إلى تفوق ملحوظ لحاملي المؤهلات الجامعية عن المتوسطة. كذلك تأتى في المقدمة الملكة العربية السعودية بين الدول العربية استقبالاً للعمالة المصرية بنسبة بلغت ٥٧٠٨ ٪ من إجمالي العاملين بالخارج في الدول العربية بما يقارب ١٧٠٤ ألف يليها دولة الكويت في المرتبة الثانية بنحو ١١٠٨ ألف عامل بنسبة بلغت ١٧٠٢ يليها دولة الامارات، والتي تضم ٢٠٠٥ ألف عامل من حملة المؤهلات الجامعية بنسبة بلغت ٢٠٠٠ كما هو موضح الامارات، والتي تضم ٢٠٠٥ ألف عامل من حملة المؤهلات الجامعية بنسبة بلغت ٢٠٠٠ كما هو موضح

بالرسم التوضيحي ٢٦، الأمر الذى يدعو إلى أهمية الربط بين مخرجات التعليم العالي المصري واحتياجات سوق العمل الإقليمي والدولي.



رسم توضيحي ٢٦ العمالة من حملة المؤهلات الجامعية وقوق المتوسطة بالدول العربية (عام ٢٠١٣) العدد (بالألف)

الصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة تصاريح العمل والعمالة بالخارج عام ٢٠١٣ .

# ۱/۵ التمویل Finance

#### ١/٥/١ مقدمة :

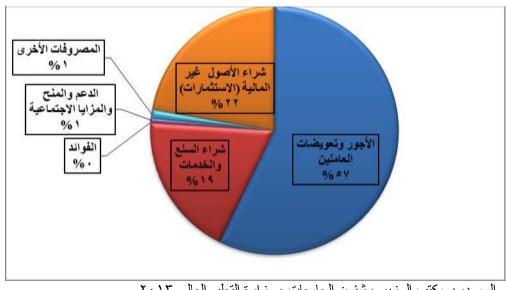
تسعى الكثير من الدول لرفع مستوى وكفاءة تعليم الأفراد بها لتلحق بركب الدول المتقدمة ولعل الإنفاق على التعليم أو تمويله أحد أهم سبل الارتقاء بالمنظومة التعليمية، فيلاحظ أن كثير من الدول التي حققت طفرة في التعليم وخاصة التعليم العالي أنفقت الكثير من مخصصاتها المالية على التعليم الأمر الذى أسفر عن نقلة نوعية ساعدت على التنمية المستدامة بها. ووفقا للدستور المصري ٢٠١٤ فإن التعليم في مصر مجاناً للجميع لهذا فإن الدولة تضطلع بمسئولية توفير المخصصات المالية اللازمة لتمويل التعليم العالي.

ويناقش هذا المحور تطور حجم تمويل التعليم العالي في مصر و تطور ميزانية التعليم العالي ونسبتها من الانفاق على التعليم العالي ونسبتها من الانفاق على التعليم العالي مقارنة ببعض الدول العربية والاجنبية.

#### ٢/٥/١ تطور تمويل التعليم العالى في مصر:

يعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي في مصر، سواء تعلق الأمر بالتعليم العالي، ودراسات الماجستير والدكتوراه، وتمويل البعثات الخارجية. وتسهم الدولة في تمويل التعليم العالي الحكومي من خلال الجامعات بنسبة الجزء المتبقى (١٠- ١٥٠/) بشكل ذاتى من خلال استراتيجيات متعددة ومختلفة. كذلك فإن ادخال مفهـوم الادارة الاقتصـادية والتمويـل وفقـا للإنجـازات أصـبح أمـراً ملحـا لتحقيـق أعلـي اسـتفادة مـن مصادر التمويل خاصة في ظل محدودية الموارد وضرورة الترشيد في الإنفاق العام.

وتشكل الأجور وتعويضات العاملين النصيب الأكبر من موازنـــة التعلــيم العــالى بنســبة تجاوزت النصف ٥٧٪ تقريباً يليها الاستثمارات بنسبة بلغت ٢٢٪ ثـم شـراء السلع والخـدمات فـي المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١٩٪ حسب إحصائيات عام (٢٠١٢ -٢٠١٣) كما يتضح من الرسم التوضيحي ٢٧.



رسم توضيحي ٢٧ توزيع إعتمادات موازنة وزارة التعليم العالي والجامعات للعام المالي (٢٠١٣\_٢٠١٣)

المصدر: مكتب الوزير ، شئون الجامعات ، وزارة التعليم العالى ٢٠١٣.

ويوضح جدول ١١ ميزانيــة التعلـيم العـالي مقارنــة بنسبتها مــن النــاتج المحلــي الإجمــالي فيلاحظ ارتفاع ميزانية التعليم العالى من ٤.٤ مليار جنيه عام ٢٠٠١ لتبلغ ٨.٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ واستمرت الميزانيــة في الارتفــاع لتبلــغ ١٧٠١ مليــار جنيــه عــام ٢٠١٢ ، وينبغــي أن تؤخــذ تلـك الارقــام بحذر نظراً لارتفاع معدلات التضخم. ومما يلفت الانتباه أنه على الرغم من جهود الدولة البذولة في زيادة ميزانيـة التعلـيم العـالي والـتي تضـاعف أكثـر مـن ٤ مـرات خـلال العقـد الأخـير إلا أنـه لا يوجـد ارتفاع ملحوظ في نسبتها من الناتج المحلى الإجمالي، بل انخفض من ١٠٢٪ عام ٢٠٠١ ليصل إلى ۱۰۰۲٪ عام ۲۰۱۲. ولعل هذا كان مبرراً لتوجه الدستور المصري الجديد عام ۲۰۱۶ لزيادة هذه النسبة لتصل إلى ۲٪ من الناتج القومي الإجمالي، والتي تتطلب منا تنفيذها خلال السنوات القادمة. كما ارتفع نصيب الطالب من الانفاق الحكومي على التعليم العالي من ۲۳۰۰ جنيه عام ۲۰۰۲ ليبلغ ۷۰۰۰ جنيه عام ۲۰۰۱.

جدول ۱۱ تطور ميزانية التعليم العالي ونسبتها من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (۲۰۰۱-۲۰۱۱) (بالمليار جنيه)

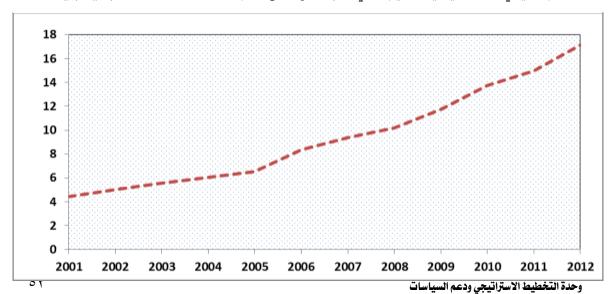
نسبة الأنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلى الإجمالي	الناتج المحلى الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	ميز انية التعليم العالي [[١]]	السنوات
1.2	354.6	4.4	2001
1.3	390.6	5.0	2002
1.2	455.9	5.5	2003
1.2	506.5	6.1	2004
1.1	581.1	6.5	2005
1.2	710.4	8.3	2006
1.1	855.3	9.4	2007
1	994.1	10.2	2008
1	1,150.6	11.7	2009
1.1	1,309.9	13.8	2010
0.99	1,508.5	15.0	2011
1.02	1,677.4	17.1	2012

المصدر:

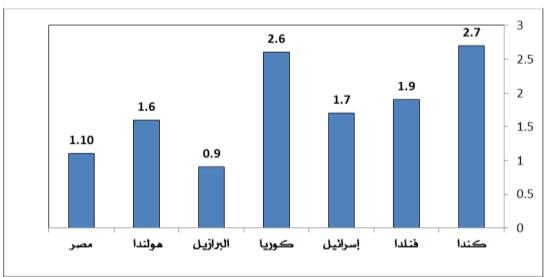
- مكتب الوزير ، شئون الجامعات ، وزارة التعليم العالى، (١١١-٢-٢٠١١).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، (٢٠١١-٢٠١١)

# ٣/٥/١ نسبة الانفاق على التعليم العالى من منظور دولي مقارن:

رسم توضيحي ٢٨ تطور ميزانية التعليم العالى ونسبتها من الناتج المحلى خلال الفترة (٢٠٠١\_٢٠١١) (بالمليار جنيه )



يوضح الرسم التوضيحي ٢٩ نسبة الانفاق على التعليم العالى من الناتج المحلى الإجمالي، حيث يلاحظ ارتفاع نسب الانفاق على التعليم العالي لعدد من الدول مثل كندا، والتي تبلغ ٢.٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي وكوريا - التي سجلت ارتفاعا كبيرا بين الدول بنسبة ٢.٦٪ - وقنلندا بنسبة ١٩٨٪، في حين أنفقت إسرائيل ٧.٧٪، ولعل ذلك يجعلنا نبحث عن مزيد من التمويل ومزيد من سرعة تفعيل ما جاء بالدستور المصري بشأن زيادة المخصصات المالية للإنفاق علي التعليم العالي والنهوض به.

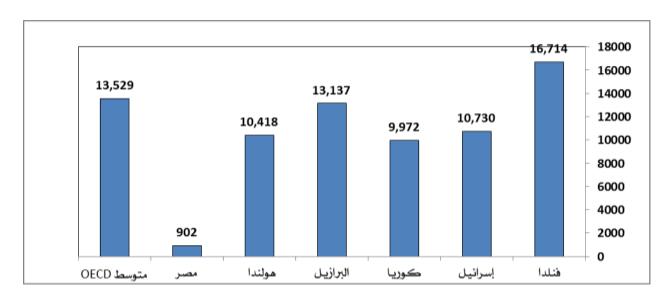


رسم توضيحي ٢٩ نسبة الانفاق على التعليم العالى من الناتج المحلى الإجمالي (بالدولار) خلال العام (٢٠١٠)

**Source**: Education at a Glance 2013 – OECD.

#### ٤/٥/١ نصيب الطالب من الانفاق السنوي على تعليمه من منظور مقارن:

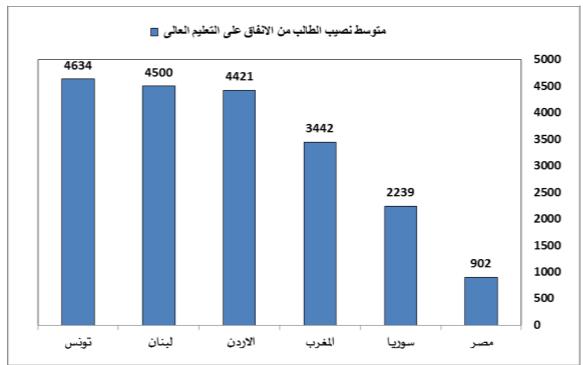
سجلت دول المقارنة - كما هو واضح بالرسم التوضيحي ٢٠ - جملة الانفاق السنوي على الطالب بالتعليم العالي، ارتفاعاً ملحوظاً في مخصصات الطالب من الانفاق السنوي إذا ما قورن بمصر وكذلك دولة فنلندا والتي سجلت قيمة بلغت ١٦.٧ ألف دولار، وأيضاً البرازيل والتي سجلت ١٣٠١ ألف دولار. في الوقت نفسه سجلت إسرائيل ارتفاعاً ملحوظا ليصل حجم الانفاق السنوي على الطالب بالتعليم العالي نحو ١٠ ألف دولار، وهذا يعد قيمة كبيرة إذا ما قورن بوضع مصر والذي يكاد لا يقارن حيث ما يقارب ٩٠٢ دولار تقريباً (٦٦٤٦ جنيه) عام ٢٠١٠ إلا أنه ارتفع نسبياً خلال عام ٢٠١٠ ليبلغ ٢٠٠٠ جنيه للطالب. على الجانب الاخر احتلت مصر مرتبة متأخرة بين مصاف الدول العربية (انظر رسم توضيحي ٢١)، فلقد سبقتها كل من تونس ولبنان والأردن وغيرها الأمر الذي أدى إلى زيادة في حجم الاعتمادات الخاصة بالتعليم العالي (زيادة نقدية) في الوازنة العامة للدولة للحاق بركب الدول المتقدمة إذا ما تم توظيف تلك الميزانية في تطوير التعليم بشكل حبد.



رسم توضيحي ٣٠ نصيب الطالب من الانفاق على التعليم سنوياً من منظور دولي مقارن عام ٢٠١٠ (بالدولار)

**Source**: Education at a Glance 2013 – OECD.

وتتمثل المشكلة هنا في أن الاعتمادات الخاصة بالتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة أقل بكثير مما هو مطلوب للوفاء باحتياجات التعليم. لذلك يمكن القول أن القصور في الإنفاق العام الموجه لقطاع التعليم العالي يمكن إسناده إلي عجز الموازنة من ناحية وارتفاع نفقة التعليم العالي من ناحية أخري، هذا إلي جانب الأعداد المتزايدة من الطلاب نتيجة الزيادة السكانية والتي خلقت أزمة التعليم العالي نظراً للقدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات هذا القطاع، إلي جانب الفجوة الواضحة بين متطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم التكنولوجي والعرفي ومخرجات التعليم العالي غير القادرة عن اللحاق بهذا الركب من التقدم.



رسم توضيحي ٣١ نصيب الطالب من الانفاق التعليم العالى سنويا مقارنة بدول عربية خلال العام (٢٠١٠) (بالدولار)

المصدر: أشرف العربي، (٢٠١٠)، "تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل" أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية"، شركاء النتمية.

# ١/٦ البحث العلمي والابتكار Scientific Research and Innovation ١/٦/١ مقدمة:

على الرغم من أن البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي يعد من الوظائف المؤسسية الرئيسية، إلا أن توفر البيانات والإحصائيات في هذا المحور لا تزال قاصرة. كما تبرز إشكالية متعلقة بتناول البحث العلمي داخل الجامعات بمعزل عن البحث العلمي في المراكز البحثية خارج الجامعات والتي تتبع وزارات أو جهات أخرى في الدولة. وفي هذا الاطار نستخدم بيانات الطلاب المقيدين بالدراسات العليا كدلالة على النشاط البحثي داخل مؤسسات التعليم العالي ، كما نستعرض تطور النشر الدولي المصري بأحد قواعد البيانات الدولية (Scopus)ه كمؤشر للإنتاج البحثي.

<sup>&</sup>lt;sup>0</sup> أحد أكبر قواعد البيانات الخاصة برصد الملخصات والاستشهادات العلمية من دوريات علمية وكتب ومؤتمرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والطب والعلوم الاجتماعية والآداب والانسانيات، لمزيد من التفاصيل راجع: www.elsevier.com/online-tools/scpus.

#### ٢/٦/١ تحليل أعداد المقيدين بالدراسات العليا:

يتم الاستعانة ببيانات الطلاب المقيدين في مرحلة الدراسات العليا ونسب توزيعهم على القطاعات الأكاديمية كدلالة على النشاط البحثي داخل مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يظهر في جدول ١٢ والذى يشير إلى ازدياد ملحوظ في نسبة المقيدين بالدراسات العليا إلى إجمالي المقيدين في التعليم العالي، حيث أصبحت 13.5٪ في ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٨٪ في ٢٠٠٠/ ٢٠٠٠ مما يعد مؤشراً ايجابياً.

2012/2013	2006/2007	إجمالي أعداد المقيدين بالدراسات العليا
366,030	199,927	، <i>جمانی اعداد اهیدین باندراست انعی</i>
2,239,323	2,501,561	إجمالي القيدين بالتعليم العالي
16.4%	8%	النسبة

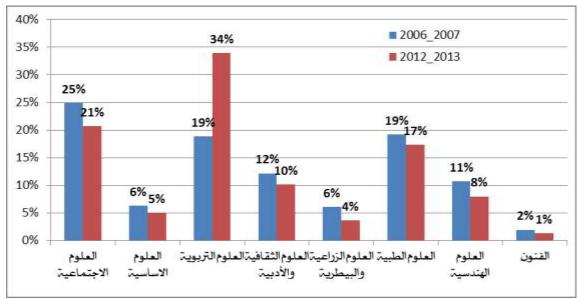
المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالي، مصر، ٢٠١٤.

رسم توضيحي٣٦ نسبة المقيدين بالدراسات العليا من اجمالي المقيدين بالتعليم العالي



### ٣/٦/١ توزيع المقيدين بالدراسات العليا وفقا للقطاعات الأكاديمية:

على الرغم من تضاعف النسبة العامة للمقيدين بالدراسات العليا خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى النظر في توزيع هذه الزيادة على التخصصات الأكاديمية يظهر أن السبب يعود بشكل كبير إلى زيادة ملحوظة في نسب القيد بالدراسات العليا في قطاع العلوم التربوية بالتحديد، حيث ارتفعت من ١٩٠٪ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٣٤٪ في ٢٠١٣/٢٠١٢، وربما يعود هذا الارتفاع إلى زيادة توسع كليات التربية في تقديم الدبلومات التربوية لتأهيل غير التربويين من خريجي الآداب والعلوم والكليات الأخرى للالتحاق بمهن التدريس، في الوقت الذي تبدو فيه الحاجة لأن تكون هذه الزيادة في بقية القطاعات وبخاصة قطاعات العلوم التطبيقية، والتي تمثل نسب ضئيلة مثل قطاع العلوم الزراعية والبيطرية والعلوم الأساسية.



رسم توضيحي٣٣ توزيع إجمالي المقيدين بالدراسات العليا حسب التخصصات الأكاديمية

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالي، مصر، ٢٠١٤.

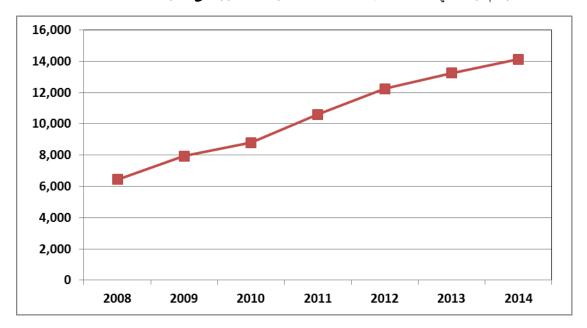
وكما يتضح من الشكل السابق فإنه في الوقت الذى يستحوذ فيه قطاع العلوم التربوية على النسبة الأكبر من المقيدين في الدراسات العليا بنسبة ٣٤٪ في ٢٠١٣/٢٠١٢ يقابل ذلك نسبة ضئيلة في قطاع الفنون مسجلاً أقل نصيب من المقيدين في الدراسات العليا بنسبة ١٪ في ٢٠١٣/٢٠١٢ بانخفاض كبير نسبيا عند المقارنة بعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، حيث كانت ٢٪ من إجمالي المقيدين بالدراسات العليا.

كذلك يلاحظ ارتفاع النسب عموماً بين قطاعات العلوم الإنسانية (العلوم التربوية ٢٤ مقابل ٢١ للعلوم الاجتماعية) مقابل النسب في قطاعات العلوم التطبيقية (العلوم الأساسية ٥٪، العلوم الزراعية والبيطرية ٤٪، العلوم الهندسية ٨٪) وفقا لبيانات ٢٠١٣/٢٠١٢.

# 2/٦/١ البحوث والنشر العلمي:

على الرغم من أن نشاط البحوث والنشر العلمي شهد نمواً عدديا في الأبحاث المصرية المنشورة في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ وفقا لقاعدة بيانات Scopus، إلا أن العام الجاري ٢٠١٢ شهد انخفاضاً ملحوظاً، حيث تم تسجيل عدد ٨٠٠٩ بحث منشور فقط مقابل ١٣٢٤٣ بحث منشور خلال العام الماضي ٢٠١٣، وقد يجد ذلك تبريره في عدم انتهاء القيد والتسجيل في عام ٢٠١٤. (انظر رسم توضيحي ٣٣)

وتجدر الإشارة إلي أن توزيع البحوث المنشورة على القطاعات الأكاديمية من شأنه أن يلقى الضوء أيضا على أهم التخصصات التي تنتج بحوثا تحظى بالجودة والأصالة وتتمكن من النشر الدولي وهى بيانات لم تتوافر بعد. ويتضح زيادة عدد الأبحاث المنشورة سنوياً، إلا أن عدد الأبحاث المنشورة والنشاط البحثي بصفة عامة لا يزال منخفضا خاصة عند مقارنته بالنسب والأرقام العالمية.



رسم توضيحي ٣٤ عدد الأبحاث العلمية المصرية المنشورة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٤

المصدر: قاعدة بيانات Scopus حتى ٨/٤ ٢٠١٤.

# ۱۸۷ دولیة التعلیم Internationalization

#### ١/٧/١ مقدمة:

يعد الوقوف على الوضع الراهن لحور التدويل في التعليم العالي أمرا مهماً في مجال قياس قدرة واستجابة منظومة التعليم العالي ومكوناتها للطلب العالي المتزايد على برامج التعليم العالي وخدماته وفرص تعظيم نصيب مصر من هذا السوق. ونظرا لحداثة الاهتمام بهذا الحور نسبيا في الكثير من المؤسسات التعليمية، فإنه في ضوء المتاح من البيانات والإحصائيات الخاصة بالطلاب الواقدين من خارج مصر إلى منظومة التعليم العالي يستدل بها كمؤشر على مدى تنافسية المنظومة وقدرتها على جذب الطلاب الدوليين للالتحاق بالبرامج التعليمية داخل مؤسسات التعليم العالي على اختلاف التخصصات الأكاديمية والبرامج التي تقدمها. كما يتناول هذا المحور الطلاب الصريون الذين يدرسون بالخارج، إلى جانب وضع مصر وترتيبها دوليا من خلال بعض التصنيفات الدولية كدليل التنمية البشرية ومؤشر اقتصاد المعرفة وغيره بالإضافة إلى ترتيب الجامعات المصرية عالميا.

#### ٢/٧/١ تحليل أعداد الطلاب الوافدين:

يظهر جدول ١٣ تحليلاً لأعداد الطلاب الواقدين إلى التعليم العالي المصري بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و مصر ٢٠٠٧/٢٠١٢، حيث يتضح أن تطور مؤشر نسبة الطلاب الواقدين إلى إجمالي المقيدين في التعليم العالي في مصر يظهر نمواً بطيئاً للغاية، إضافة إلى ضألة النسبة بشكل عام، حيث لا تتخطى نسبة الطلاب الواقدين ٢٪ من إجمالي المقيدين بالتعليم العالى في ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول ١٣ نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين بالتعليم العالي

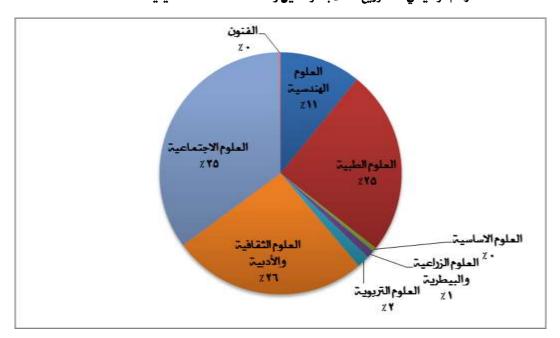
	<del></del>	
2012/2013	2006/2007	إجمالي أعداد الطلاب الواقدين
43.993	41.564	بجمائي اعتاد الطارب الواقدين
2.239.323	2.501.561	إجمالي المقيدين بالتعليم العالي
1.96%	1.66%	النسبة من إجمالي المقيدين في التعليم العالي

الصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالي، مصر، ٢٠١٤.

ومن الجدير بالذكر أن أحد أدوات الانفتاح على العالم هو خدمات التعليم العالي للطلاب الدوليين، وهو ما يعزز بشكل مباشر قدرة الدول على المنافسة ولا يقتصر التدويل على مؤشر الطلاب الدوليين فقط بل يتخطى ذلك إلى حركة الطلاب المصريين الملتحقين ببرامج تعليمية خارج الوطن، وهو ما لا تتوافر بيانات دقيقة عنه يمكن تضمينها في الوقت الراهن.

# ٣/٧/١ توزيع الطلاب الوافدين وفقا للقطاعات الأكاديمية:

يبدو من الهم في هذا الشأن تحليل نسب توزيع الطلاب الوافدين على التخصصات والقطاعات الأكاديمية، حيث يتضح أن قطاعات بعينها تلقى إقبالاً نسبياً من الطلاب الوافدين مثل قطاع العلوم الاجتماعية، إذ يستحوذ على النصيب الأكبر من الطلاب الوافدين بنسبة ٣٥٪ يليه قطاع العلوم الثقافية والأدبية بنسبة ٢٦٪ ثم قطاع العلوم الطبية بنسبة ٢٥٪ وقطاع العلوم الهندسية بنسبة ١١٪، في حين أن الإقبال ضعيف للغاية ويكاد لا يذكر في بعض القطاعات مثل الفنون والعلوم الأساسية والعلوم الزراعية والبيطرية كما يظهر من الرسم التوضيحي ٣٥.

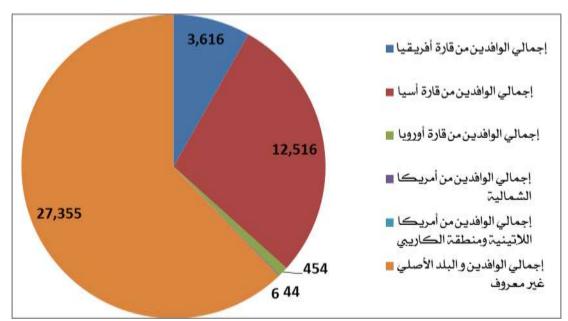


رسم توضيحي ٣٥ توزيع الطلاب الوافدين وفقا للقطاعات الأكاديمية ٢٠١٣/٢٠١٢

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالى، مصر، ٢٠١٤.

#### ٤/٧/١ توزيع الطلاب الوافدين وفقا للقارة:

يعد تحديد البلد أو القارة القادم منها الطالب الواقد أحد أهم العناصر في تحليل الطلاب الواقدين حيث أنها إنعكاس لإقبال بلدان بعينها على التعليم في بلد ما وعزوف الأخري، كما بالرسم التوضيحي ٣٦ حيث يظهر أن قارة أسيا تعد أكبر مصدر للطلاب الواقدين لمصر وعددهم ١٣.٥١٦ طالب في حين تحتل قارة افريقيا المركز الثاني بعدد ٣٦.٦١٦ طالب يليها في المركز الثالث قارة أوربا بعدد ٤٥٤ طالب تاركة الأمريكتين لتتزيل القائمة بنحو ٥٠ طالب.



رسم توضيحي ٣٦ توزيع الطلاب الوافدين وفقا للقطاعات الأكاديمية ٢٠١٣/٢٠١٢

المصدر: قاعدة بيانات وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالى، مصر، ٢٠١٤.

# ٥/٧/١ تحليل البعثات الخارجية والإشراف المشترك:

إجمالي أعداد الاشراف المشترك

النسبة إلى إجمالي أعضاء هيئة التدريس

إن من يدقق النظر في تدفقات أعضاء هيئة التدريس والباحثين إلى الخارج — كما ترصدها بعض التقارير والدراسات - يجدها تفوق بكثير مثيلتها إلى الداخل من الخبرات الأجنبية، مما يمثل تحديا في مجال هجرة العقول والكفاءات المصرية. وهذا ما يتضح من جدول ١٤، والذي يتناول نسب وأعداد البعثات الخارجية والإشراف المشرك التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الحكومية.

	<u> </u>	
T+1٣-T+1T	* ۲۰۰۸-۲۰۰۷	أعضاء هيئة التدريس
97	777	إجمالي أعداد البعثات الخارجية
%÷.Y	<b>٪٠.٦</b>	النسبة إلى إجمالي أعضاء هيئة التدريس

707

% . . 0

جدول ١٤ أعداد ونسب البعثات الخارجية والاشراف المشترك التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس

02.222	۷۸.۰۰۹	هينه التدريس	إجمالي اعداد اعضاء
لعالی، مصر، ۲۰۱٤.	ودعم السياسات، وزارة التعليم ا	التخطيط الاستراتيجي	المصدر: قاعدة بيانات وحدة
		۲ غیر متوفرة)	(*بیانات ۰۰۷/۲۰۰۹

وكما يتضح من الجدول السابق فإن النسب الخاصة بالبعثات الخارجية والإشراف المشرك التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الحكومية تشكل نسباً متدنية للغاية، حيث تصل إلى ٢٠١٣/٢٠١٢ إضافة إلى أن هذه النسبة تسجل ٢٠٠٠٪ للبعثات الخارجية من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في ٢٠١٣/٢٠١٢ إضافة إلى أن هذه النسبة تسجل

121

% · . ٣

A6 666

انخفاضا مضافا عند مقارنتها بالنسبة في ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث كانت ٢.٠٪، الأمر نفسه يتكرر مع الإشراف المشترك، حيث انخفضت النسبة من ٥.٥٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٣.٠٪ في ٢٠١٣/٢٠١٢.

# 7/٧/١ الطلاب المصريون الذين يدرسون خارج مصر عام 2010.

لقد أظهر تقرير التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠٠٩-٢٠٠٩) تدهور وضع التعليم العالمي في مصر وتراجعه من المركز ٨٠ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى المركز ٩١ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بين عدد ١٦٠ دولة (Porter and Schwab, 2008). ويوضح جدول ١٥ اعتمادا على بيانات OECD و وجود عدد (Porter and Schwab, 2008) وجود عدد المالب عام ٢٠٠٠ مقارنة بعدد ١٥٤٥ طالب مصري عام ٢٠٠٤ يدرسون بالخارج بمعدل نمو سنوى بلغ ١٤.٤٦ طالب عام ١٠٠٠ مقارنة بعدد الولاب الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة أو على نفقة الحكومة أو في أي برامج أكاديمية (بكالوريوس — دراسات عليا) يدرسون أو توزيعهم حسب التخصصات العكومة أو في أي برامج أكاديمية (بكالوريوس — دراسات عليا) يدرسون أو توزيعهم حسب التخصصات العلمية عبر الدول التي يدرسون فيها (Kishun, 2009). وبطبيعة الحال تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى لجذب المصريين للدراسة هناك بإجمالي عدد ٢٢٥١ طالب مقابل ١٨٠٣ طالب بالملكة المتحدة، ١٣٥٩ طالب بألانيا، ١٢٥٦ طالب يدرس في فرنسا عام ٢٠٠٠.

جدول 
 الطلاب المصريون الذين يدرسون بمرحلة التعليم العالى خارج مصر عام ٢٠١٠

عدد الطلاب	دولة الدراسة
7,701	الولايات المتحدة
1,709	المانيا
1,507	قرنسا
1,4.8	الملكة التحدة
٧,٧٩٢	الدول الأخرى
18,871	الإجمالي

**Source**: OECD and UNESCO Institute for Statistics for most data on non-OECD countries. Table C4.6. See Annex 3 for notes, www.oecd.org/edu/eag2012).

وبمقارنة الوضع مع الدول الأخرى، يبدو أن عدد الطلاب المصريون الذين يدرسون بالخارج منخفض نسبياً، بحيث يمثل نسبة ٠٠٥٩٪ من إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي محلياً كما هو موضح بجدول ١٦ على الرغم من حدوث تحسن طفيف في هذه النسبة، حيث كانت هذه النسبة حوالي ٢٠٠٤. ولقد أظهر عدد كبير من الطلاب المصريين - الذين تم مقابلتهم خلال الزيارة الميدانية التي

Yasser M. Gadallah, "Internationalization of Higher Education Services: The Case of Egypt", Published Paper in Conference Proceedings on Transformation of Resource-based Economy and Internationalization of Higher Education, LV Chuncheng, ZHANG Suodi, FAN Yunhui, ZHANG Henry editors, Editorial Aussino Academic Publishing House, 2012.

قام بها وقد من البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠١٠ — درجة اهتمامهم البالغ باستكمال دراستهم خارج مصر، في حين تظهر الإحصائيات المتاحة عدم تحقق ذلك بالدرجة الكافية.

جدول ١٦ الطلاب المصريون الذين يدرسون بالخارج ونسبتهم لإجمالي المقيدين بالتعليم العالي في مصرفي ٢٠١٠

	عدد مؤسسات	(٢٠١٠	أعلى دول مضيفة (	نسبة الطلاب
أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى بمصر (٢٠١٠)	التعليم العالى بمصر باستثناء الجامعات الحكومية والخاصة	عدد الطلاب	الدولة	الدارسون بالخارج
		۲,۲۵۱	الولايات المتحدة	
		1,709	المانيا	
۲,٤٤٨,٠٠٠	737	1,707	فرنسا	٠.٥٩
		1,10	الملكة التحدة	
		18,871	إجمالي الطلاب بالخارج	

**Source**: OECD and UNESCO Institute for Statistics for most data on non-OECD countries. Table C4.6. See Annex 3 for note, (www.oecd.org/edu/eag2012).

وفى عام ٢٠٠٨ قامت الحكومة المصرية بتمويل ١٩٥٣ طالب مصرى بمرحلة التعليم العالي على نفقة البعثات المصرية أو فى منح رسمية، كانت الغالبية منها للطلاب الذين يدرسون للحصول علي درجة البكالوريوس أو الليسانس. ويعنى ذلك أن نسبة صغيرة من الطلاب التى قامت الحكومة بدعمهم للدراسة بالخارج من الطلاب الذين تخرجوا فى المؤسسات التعليمية المصرية، وبلغت هذه النسبة ٢٠٠٪. واستأثرت أوروبا بنصيب الأسد، حيث أن هناك نسبة ١٣٠٨٪ من الطلاب المصريين خريجي مؤسسات التعليم العالى المصرية يستكملون دراساتهم هناك بأوروبا مقابل نسبة ٢٠٤٪ بأمريكا الشمالية. وهناك أكثر من نصف الطلاب المصريين المدعومين مالياً من الحكومة المصرية يدرسون بالدول العربية مقابل ٢٦٪ فى دول أمريكا الشمالية، و ١٨٪ فى أوروبا. وعلى الرغم من ذلك، فعندما يتم تحليل البيانات علي مستوى الدراسات العليا، نجد فقط ٢٠٠٪ من طلاب الدراسات العليا المصريون يدرسون بالدول العربية، مقابل ٢٨.٨٪ يدرسون بدول أمريكا الشمالية، و ٢٨.٨٪ فى أوروبا كما هو موضح بجدول ١٧.

جدول ١٧ الطلاب المصريون الذين يدرسون بالخارج بالتعليم العالى بدعم مالي من الحكومة ٢٠٠٨

	الإجمالي	ات العليا	مرحلة الدراسا	مرحلة البكالوريوس		النطقة
*	عدد الطلاب	*	عدد الطلاب	*	عدد الطلاب	4 <u>.827.1.</u> )
۵۱	1000	٠.٢	٢	۹۹.۸	1	المنطقة العربية
77	٥٠٤	٤.٢	71	۹٥.۸	۳٨٤	أمريكا الشمالية
۱۸	۳٤٨	۸۳.۸	٤٨	۲.۲۸	٣٠٠	أوروبا
٤	٨٤	۲.٤	٢	97.7	۸۲	أسيا
١	17	صفر	-	١٠٠	17	استراليا
صفر	٦	صفر	-	١٠٠	٦	أفريقيا
١٠٠	1904	٧.٧	٧٣	٩٦.٣	۱۸۸۰	إجمالي

**Source**: Data selected from Ministry of Higher Education MOHE (2009), Higher Education in Egypt: Background Report.

# ٧/٧/١ الاتفاقيات بن مصر والدول الأخرى وتبادل البرامج الأكاديمية، والاتفاقيات الثنائية:

تشير هناك قنوات أخرى إلى جهود التدويل، مثل توقيع مذكرات التفاهم لتبادل الطلاب والأساتذة وغيرها من ذلك، وإعادة توجيه المحتوى العلمي للمقررات وتجديده. وفي مصر هناك أمثلة جيدة دالة على ذلك، لاسيما في القطاع الخاص، والذي أتبع هذا المدخل من خلال ترجمته إلي برامج أكاديمية لتطوير الجدارات للطلاب. ولعل التوسع في تلك المبادرات عبر العديد من المؤسسات يشكل أحد التحديات المهمة. كما أن تضمين البعد الدولي للمحتوى العلمي للمقررات يتطلب الكثير من المرونة في المحتوى نفسه. ويوضح جدول ١٨ الاتفاقيات بين مصر والدول الأخري في صورة اتفاقيات دولية، وتبادل البرامج الأكاديمية، والاتفاقيات الثنائية.

جدول ١٨ الاتفاقيات بين مصر والدول الأخري

الاتفاقيات الثنائية	تبادل البرامج الأكاديمية	الاتفاقيات الدولية	القارة/ النطقة
٩	71	٣٩	أفريقيا
۱۵۸	11	۱,۸	أسيا
707	۲٠	٣٣	أوروبا
٩٣	٢	٥	شمال أمريكا
٥	٩	17	جنوب أمريكا
197	۱۷	71	الدول العربية
٧٠٩	٨٠	۸۲/	إجمالي

Source: Based on data Strategic Planning Unit, Ministry of Higher Education (2011).

ويأخذ تدفق الأساتذة من وإلى مصر العديد من الصور والأشكال سواء زيارات قصيرة أو طويلة الأجل، ومهمات علمية ما بعد الدكتوراه، والزيارات الهنية المتخصصة، والتدريب والتطوير، والاستشارات. ولقد انخفض عدد الأساتذة المصريون من الجامعات الحكومية الذين سافروا للخارج من ٢٥١ عام ٢٠٠٠ إلى ٧٤ عام ٢٠٠٤. ولقد وصل عدد الأساتذة المصريون الذين سافروا للولايات المتحدة للقيام بأنشطة علمية لفترة قصيرة في المؤسسات التعليمية هناك ٢٥٩ أستاذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٠، وهو ما يمثل نسبة ٢٠٠٧ من إجمالي ١٠٦١٣ أستاذ يعمل هناك. من ثم تمثل جامعة النيل تجربة فريدة تعمل مع عدد من الكيانات الدولية داخل حرم واحد بما يكون له تأثير عميق على تحرك نظام التعليم بما يتمشى مع اتجاه مجتمع العرفة العالمي، مع عدم الاقتصار على تبادل الأساتذة فحسب وإنما اكتساب بعض الجوانب الثقافية والاجتماعية الأفضل.

ومما لا يدع مجالاً للشك أن تبادل الأساتذة والطلاب بين جامعة النيل وتلك الجامعات المتميزة عالمياً من شأنه إثراء البرامج الأكاديمية لجامعة النيل، والعمل علي تدريب الأساتذة والطلاب ليصبحا جزءاً من الاقتصاد العالمي الذي ينمو بلا حدود. وتقدم جامعة النيل أول برنامج لإدارة التكنولوجيا في المنطقة بالتعاون مع جامعة مينسوتا بالولايات المتحدة وبما يتفق مع الضوابط الخاصة بالهيئة الدولية لإدارة

التكنولوجيا International Association of Management of Technology IAMOT بجامعة ميامى بالولايات المتحدة. هذا وتقدم جامعة النيل برامج للماجستير المهني بالتعاون مع جامعة ناقارا بأسبانيا.

ولقد أخذت برامج التعليم عن بعد في مصر العديد من الصور والأشكال. فالبعض كان من خلال النظام المختلط بتقديم تفاعل وجهاً لوجه ومواد تعليمية عن بعد (Online)، فيديو، كتب... الخ)، بينما تقدم البرامج الأخرى إجمالاً عن بعد من خلال بيئة التعليم عن بعد، والذي حدث نمو واضح له داخل السوق المصري. وتعد جامعة التعليم الالكترونية المصرية The Egyptian E-Learning University EELU أول جامعة عن بعد في مصر تعمل على خدمة احتياجات الطلاب الفردية.

وتقدم هذه الجامعة خدمات تعليمية وتدريب عند مستوى أسعار يمكن تحملها بما يساعد على إمداد سوق العمل بعنصر العمل المؤهل. وتعتمد السياسة التعليمية لهذه الجامعة علي نظام تعليمي متكامل الذي يجعل من المتعلم مركزاً للعمل من خلال إمداده بالمحاضرات وجهاً لوجه، فضلاً عن التعلم من خلال موقع الجامعة على الانترنت بما يساعد على الحصول على المقررات الالكترونية والمحتوي الالكتروني والفصول الافتراضية باستخدام الانترنت والانترانت داخل الجامعة وتسهيلات الفيديو كونفرانس، حيث إتاحة المقررات Online. تتمثل البرامج المتاحة في الجامعة في مجالات: إدارة الأعمال، تكنولوجيا ومعلومات الحاسب والدراسات التربوية.

وتعد الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا Science and Technology E-Just أحد الثمار الأساسية لاتفاقيات التعاون الدولية. وتهدف هذه الجامعة إلى خدمة المجتمع المصري والعالم العربي وأفريقيا من خلال نشر المعرفة من خلال التدريس والنشر العلمي والعروض الفنية ونقل التكنولوجيا ومن خلال المشاركة المجتمعية. وتعد هذه الجامعة جامعة متميزة وفريدة للبحوث المتقدمة في مصر وأفريقيا والمنطقة ككل. وتقدم الجامعة المصرية اليابانية خبرة الاتصال والتفاعل مع الصناعة من خلال الشراكة في المشروعات البحثية الفعلية. وهي بهذا تمثل أحد الجامعات البحثية الرائدة في مصر والعالم العربي والأفريقي.

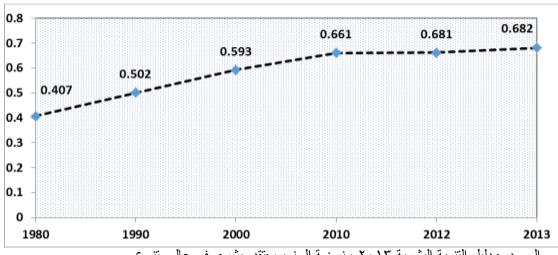
ومن ناحية أخرى، يستفيد عدد من الأساتذة المصريين من المنح غير الحكومية لزيارة بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة والملكة المتحدة. وربما نجد تلك المنح ممولة من جانب بعض المؤسسات مثل هيئة الفولبرايت، أو المجلس الثقافي البريطاني، أو مؤسسة فورد الأمريكية، أو المعهد الدولي للتعليم. وبالرغم من ذلك، يلاحظ أن عدد المنح المتاحة محدود جداً. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المنح التى قدمتها هيئة الفولبرايت للمصريين حوالي ٨٠ منحة سنوياً. ومن جانب أخر، يقدم المجلس الثقافي البريطاني منح Chevening لحوالي ٤٠ أستاذ وطالب سنوياً ( British Council Website ).

#### ٨/٧/١ مؤشرات التنافسية الدولية:

فيما يلى يتم تحليل مجموعة من المؤشرات على النحو التالى:

# • دليل التنمية البشرية Human Development Index HDI.

يعد دليل التنمية البشرية مقياس دولي مهم للحكم على مدى تقدم الدول وهو مؤشر مركب من العديد من المؤشرات يأتي في مقدمتها دليل التعليم، ويشمل مؤشر نسبة الالتحاق الاجمالية ومؤشر الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، بالإضافة إلى دليل اقتصادي وهو معدل الناتج المحلى الإجمالي، ودليل صحى وهو متوسط العمر المتوقع عند الولادة لذا فإن معدلاته يجب أن تؤخذ بحذر كمقياس لمدى تقدم التعليم العالي، إذ أنه جزء من دليل التعليم الذى يمثل أحد مفردات هذا المؤشر المركب. وبصفة عامة فلقد شهدت مصر تطورا ملحوظاً في دليل التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)، حيث بلغ ٢٠٤٠ عام ١٩٨٠ وارتفع بزيادة مطردة ليبلغ أقصاه بقيمة ٢٨٦٠ عام ٢٠١٣ لتسجل على إثره المرتبة ١١٠ بين دول العالم كما هو موضح بالرسم التوضيحي ٢٧، وبهذه القيمة تصبح مصر ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، الأمر الذى يلزم بذل الكثير من الجهود في مجال التعليم العالي للحصول على مؤشر متقدم لنصبح بين مصاف الدول ذات التنمية البشرية عالية (٢٠١٠ - Human Development Index HDI).



رسم توضيعي ٣٧ تطور دليل التنمية البشرية لمصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)

المصدر: دليل التنمية البشرية ٢٠١٣ ، نهضة الجنوب تقدم بشرى في عالم متنوع.

## • مؤشر اقتصاد المعرفة:

يعُد اقتصاد المعرفة أداة محورية في قياس مدى قدرة الدول على حيازة أسباب التقدم وامتلاك مقوماته اللازمة لنجاح خططها وبرامجها للتنمية الاقتصادية الشاملة، حيث أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. فاقتصاد المعرفة في الأساس يقُصد به أن

 <sup>(</sup>HDI) دول ذات تنمية بشرية عالية (HDI>=0.712)
 (HDI) دول ذات تنمية بشرية منخفضة (HDI>=0.535)

دول ذات تنمية بشرية عالية جدا(HDI>=0.800)
 دول ذات تنمية بشرية متوسطة (HDI>=0.535)

تكون العرقة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذا المؤشر لا يقيس كفاءة التعليم العالي ومدى تقدمه بشكل كامل وإنما يساهم التعليم العالي كعنصر مهم من مفرداته، وعلى الاجمال فلقد حصلت مصر في هذا المؤشر علي ٣٠٧٨ درجة عام ٢٠١٢ (الدرجة من صفر إلى ١٠)، وجاءت في المرتبة ٩٧ من بين ١٤٦ دولة احتواها هذا المؤشر. ويعكس ذلك وضعا حرجاً لمصر اذا ما قورنت هذه الدرجة مع بعض الدول النظيرة. فعلي سبيل المثال، جاءت سنغافورة في المرتبة (٣٣) و حصلت علي ٨٠٣٦ درجة، بينما سجلت ماليزيا ٢٠١ درجة (المرتبة ٤٨)، يليها تركيا بقيمة بلغت ٥٠١٦ درجة (المرتبة ٩٦)، في حين سجلت دولة الأردن ٤٠٥ درجة (المرتبة ٥٧). لذا يجب بذل الكثير من الجهد لتحسين قيمة هذا المؤشر بمصر، إذ هبطت قيمة المؤشر من ٤٠٩ درجة في سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٠٨ درجة في عام ٢٠١٢، حيث اقترن ذلك بتراجع ترتيب مصر من ٨٨ إلى ٩٧ خلال تلك الفترة.

ويضم مؤشر اقتصاد العرفة، العديد من المؤشرات أهمها:

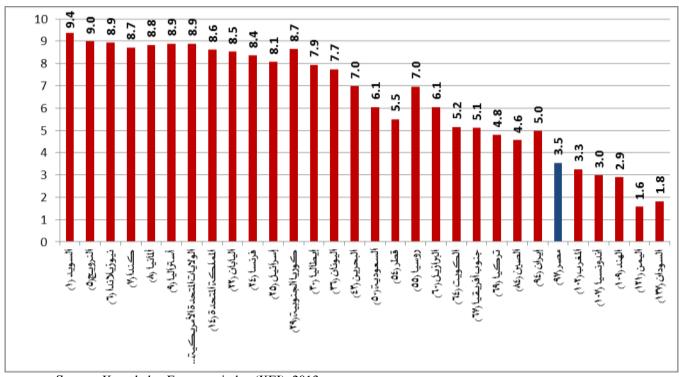
دليل المعرفة: ويقُصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وحصلت مصر في دليل المعرفة على قيمة بلغت ٣٠٥ واحتلت الترتيب رقم ٩٧ عام ٢٠١٢، كما هو واضح من الرسم التوضيحي ٣٧، ويشمل دليل المعرفة كل من دليل التعليم ودليل الابتكار، وكذلك دليل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

دليل التعليم : ويرتبط بتوفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التعليمية التكنولوجيات الحديثة في العمل، فضلا عن الهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة، وقد حصلت مصر على قيمة بلغت ٣.٣٧.

**دليـل الابتكـار**: ويشير الـي نظـام فعـال مـن الـروابط التجاريـة مـع المؤسسـات الأكاديميـة وغيرهـا مـن الـنظمـات التـى تسـتطيع مواكبــة ثـورة المعرفــة المتناميــة واسـتيعابها وتكييفهـا مــع الاحتياجات المحلية، وقد حصلت مصر على قيمة بلغت ٤٠١.

دليك تكنولوجيك المعلومات والاتصالات: ويشير الي سهولة نشر وتجهيز المعلومات والعارف وتحييف مصع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المساريع على المعلومة علية، وحصلت مصر على ٣٠١٢ درجة.

#### رسم توضيحي ٣٧ دليل المعرفة بين دول مقارنة عام ٢٠١٢



Source: Knowledge Economy index (KEI), 2013.

#### مؤشر التنافسية العالمية "محور التعليم العالي و التدريب":

يشير مؤشر التنافسية العالمية "محور التعليم العالي و التدريب" إلى حصول مصر على ٣٠١ درجة في هذا المؤشر عام ٢٠١٤/٢٠١٣ (الدرجة من ١ إلى ٧ )، حيث احتلت المرتبة ١١٨ من أصل ١٤٨ دولة وتخطت العديد من الدول مصر في ذلك الترتيب مثل سنغافورة، والتي جاءت في المرتبة الثانية بقيمة ٥٠٩ درجة، وماليزيا في المرتبة ٢٤ بقيمة ٤٠٠ درجة، والأردن في المرتبة ٥٦ بقيمة ٤٠٠ درجة، كما هو موضح بجدول ١٨ وتشير البيانات إلي تراجع ترتيب مصر في ذلك المؤشر، حيث احتلت مصر المركز رقم ٧٥ بقيمة ٣٠٣ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

جدول ۱۸ درجة و ترتیب مصر مع بعض الدول فی مؤشر التنافسیة العالمیة (۲۰۱٤/۲۰۱۳)

الترتيب (إجمالي ١٤٨ دولة)	قيمة مؤشر	الدولة
	(الدرجة من ١ إلى ٧)	
٢	0.9	سنغافورة
19	0.5	كوريا الجنوبية
٤٦	£.Y	ماليزيا
70	٤.٥	الأردن
77	٤.٣	تايلاند
ΓΓ	٤.٣	تركيا
٧٢	٤.٢	البرازيل
٨٩	٣.٩	جنوب افريقيا
11Å	۳.۱	مصر

Source: Global Competitiveness Report, 2013.

#### ترتیب الجامعات المصریة عالمیا:

هناك العديد من التصنيفات الدولية توضح ترتيب الجامعات الأفضل من حيث العديد من معايير الجودة والكفاءة أهمها تصنيف معهد شنغهاي بالصين (ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة علي مستوي العالم) فبالنظر لوضعية الجامعات المصرية، لم تحصل إلا جامعة مصرية واحدة، و هي جامعة القاهرة، علي مركز في هذا التصنيف، حيث وقعت ضمن الفئة من ٤٠١ إلى ٥٠٠. بينما حصلت أربع جامعات من الملكة العربية السعودية علي مراكز متفاوتة ضمن هذا التصنيف. وحصلت سبع جامعات إسرائيلية علي مراكز في هذا التصنيف، منها واحدة ضمن المائة جامعة الأولى، الأمر الذي يحتم بذل المزيد من الجهد لتطوير الجامعات المصرية ورفع قدراتها علي المنافسة الدولية، لتحتل مراكز متقدمة في التنصيف الدولي للجامعات بمشيئة

#### الم الكفاءة الداخلية Internal efficiency

يمكن تعريف الكفاءة الداخلية للتعليم العالي على أنها مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه. ويمكن قياس الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي وفقا للعديد من المؤشرات الدولية للتعليم العالى إلا أنه لا يوجد بنظام التعليم العالى في مصر مسح دقيق للحصول على هذه البيانات المهمة الأمر الذي يحول دون استخدام هذه المؤشرات التالية لتقييم الكفاءة الداخلية، والذي يتطلب جهد في الرصد الدقيق لبيانات ومؤشرات التعليم العالى خلال الفترة المقبلة لإمكانية استخدام هذه المؤشرات وهي:

- 1- معدل الانتقال Promotion rate: ويقيس أداء النظام التعليمي من حيث انتقال الطلاب من فرقة إلى أخرى وتأثيره على الفعالية الداخلية للنظم التعليمية. ويشكل هذا القياس مؤشرًا رئيسيًا لتحليل تدفق الطلاب وتوقع نسب تدفقهم من فرقة إلى أخرى في إطار الدورة التعليمية.
- ٧- معدل التسرب Drop-out rates: ويقيس ظاهرة تسرب الطلاب من فرقة معينة من الجامعة قبل إتمام دراستهم و تأثيرها على الفعالية الداخلية الخاصة بالنظم التعليمية. وفضلا عن ذلك، يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية لتحليل تدفق الطلاب وتوقع نسب التدفق من فرقة إلى أخرى في إطار الدورة التعليمية.
- ٣- معدل الإعادة Repetition rate : ويقيس مدى إعادة الطلاب للصفوف وتأثير ذلك على الفعالية الداخلية للنظام التعليمي. ويعتبر في الوقت نفسه، من المؤشرات الأساسية لتحليل وإسقاط تدفق الطلاب من صف لآخر ضمن الحلقة التعليمية.
- ع- معامل الكفاءة : وهو مؤشر مركب للكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، وهو يلخص عواقب إعادة
   الصفوف والتسرب على كفاءة العملية التعليمية في إنتاج الخريجين.
- عدد السنوات التي يقضيها الطالب للتخرج؛ ويقيم مدى الفعالية الداخلية للعملية التعليمية فيما
   يتعلق بتقدير متوسط عدد السنوات التي يحتاج إليها الخريجون لإتمام دراستهم.

وللأسف لا توجد بيانات تم رصدها لتلك المؤشرات عن طريق المؤسسات التعليمية، وهو ما يدعو إلى ضرورة إنشاء مرصد للتعليم العالي بكافة متغيراته علي المستوى القومي والمؤسسي حتى يتسنى الوقوف على تطورات مؤشرات التعليم العالي بشكل دوري يسهل معه قياس درجة التطور والإنجاز.

## الإدارة والحوكمة Management and Governance.

يهتم محور الإدارة والحوكمة بتناول منظومة التعليم العالي ومؤسساتها كل حسب نوعها ولوائحها وأنظمتها الخاصة سواء من الجامعات الحكومية، الجامعات الخاصة، جامعة الأزهر، الكليات التكنولوجية، العاهد العليا الخاصة والمعاهد المتوسطة الخاصة. كما أنه لكل مؤسسة تعليمية نظام إداري يختلف عن المؤسسة الاخرى بداية من أنظمة القبول والامتحانات وكل ما يخص العملية التعليمية في المؤسسات التعليمية إلى نظم ادارة والسياسة والرؤية والخطط الاستراتيجية بمؤسسات التعليم العالي التي تتبعها كل مؤسسة على حدة الى جانب أنظمة مراقبة ومتابعة سواء كانت محلية أو قومية.

ومن المؤشرات الأساسية لنظام الحوكمة وجود آليات واضحة لتحقيق الشفافية، وللرقابة الداخلية والخارجية من خلال الحوافز والمكافآت ونظم التدقيق والإطلاع على الوثائق ......إلخ ، وتعد هذه المؤشرات كيفية، ولا يتوافر عنها بيانات يمكن تحليلها إلا أن الكثير من التقارير الوصفية، والتي تتناول المؤشرات الكيفية والنوعية تبحث التحديات وأوجه القصور التي تعانى منها المنظومة في هذا المحور.

ويعد تقرير "حالة التعليم العالي في مصر" والذى قام بإعداده المراجعين الدوليين من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والبنك الدولي WB في إطار دراسة مراجعات سياسات التعليم الوطنية والصادر في ٢٠١٠، من أهم هذه التقارير. حيث لا يزال الكثير من توصيفه للوضع الراهن للتعليم العالي في مصر ساريا إلى الأن، فبصرف النظر عن التطورات الإيجابية التي حدثت في السنوات الأخيرة، لا تزال المركزية في حوكمة التعليم العالي المصري تشكل عقبة أمام تحقيق الكفاءة المؤسسية، وبالتالي أمام القدرة التنافسية للبلد. وسوف يتعذر الإبقاء على التطورات الإيجابية مثل ثقافة الجودة التي تحققت بفضل مشروع تطوير التعليم الجامعي ونظام الاعتماد الجديد في حالة حدوث تغييرات جوهرية في الحوكمة وسياسات التمويل.

ومن أهم التوصيات التي أتى بها هذا التقرير في محور الحوكمة، ما يلى:

- وضع إطار قانوني موحد للتعليم العالي يغطى جميع القطاعات: الجامعات الحكومية- الكليات التكنولوجية-الؤسسات الخاصة (الهادفة وغير الهادفة للربح).
- إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الحكومية لكى تصبح شركات حكومية مستقلة ومتمتعة بالإدارة
   الذاتية. وتتضمن الأمثلة على النقاط الرئيسية للسلطة والمساءلة ما يلى:
  - ✔ تحمل القيادة الجامعية للمسؤولية عن فعالية وكفاءة أداء رسالة المؤسسة
  - ✔ سلطة إعداد البرامج الأكاديمية أو وقف العمل بها (في إطار من الجودة والمساءلة).

- ✓ السلطة والمسؤولية، في حدود الاشتراطات الواسعة المتعلقة بحقوق العاملين، في مجال تعيين الأكاديميين وغير الأكاديميين وترقيتهم وتكليفهم وتغيير تكليفاتهم وإنهاء خدمتهم وتحديد مستويات مرتباتهم.
- ✓ سلطة اختيار الطلاب وقبولهم استناداً إلى معايير المؤسسة، وقد تكون هذه المعايير أعلى
   من الاشتراطات الدنيا لتأهل الطلاب لدخول التعليم العالى.
- ✓ سلطة تخصيص الأموال العامة وغير العامة داخليا بطريقة تتفق والخطة الاستراتيجية للمؤسسة واشتراطات الشفافية والمحاسبة العامة على استخدام الأموال.
- ✓ سلطة تحويل الرصيد غير المنفق من سنة مالية إلى أخرى دون توقيع عقوبات،
   وسلطة استثمار المدخرات.
- ✓ سلطة إجراء المشتريات وإبرام العقود وإجراء المعاملات الإدارية والمالية الأخرى دون الخضوع لاشتراطات القبول المسبقة من كيانات خارجية.

### تحليل الفجوة



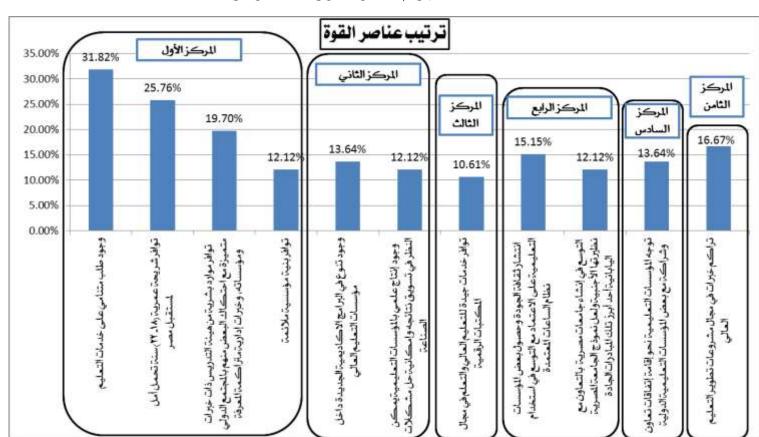
سوف يتم الاستعانة بأسلوب التحليل الرباعي SWOT Analysis لتخليط الوضع الراهن للنظومة التعليم العالي في مصر بناءاً على التشخيص السابق بإستخدام منهجية معهد التخطيط الربوي باليونيسكو بباريس وفيما يلى عرض لنتائج الاستبيانات التى قامت وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات بالوزارة بتصميمها في ضوء جهود وزارة التعليم العالي لتطوير وتحسين منظومة التعليم العالي، وفي إطار رسالة وحدة التخطيط الاستراتيجي ومجالات عملها بوضع خطة استراتيجية للتعليم العالي في مصر، حيث قامت وحدة التخطيط الاستراتيجي بتنظيم ورشة عمل يوم الثلاثاء الثاني من ديسمبر ٢٠١٠ للناقشة الإطار العام للخطة الاستراتيجية للتعليم العالي في مصر ٢٠١٥ - ٢٠٣٠ التي كانت تحت رعاية معالي وزير التعليم العالي السيد الأستاذ الدكتور/سيد عبد الخالق، كما تفضل بالإستجابة للدعوة نخبة من قيادات التعليم العالي متمثلين في أعضاء هيئة التدريس من الجامعات المختلفة، ورؤساء جامعات سابقين، وكذلك عدد من خبراء مشروعات تطوير التعليم العالي، ممثلين من الوزارات والهيئات المعنية وأصحاب العمل والمعناعة، وممثلين من الهيئات والجهات ذات الصلة مثل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، أكاديمية البحث العلمي، المجلس الأعلى للجامعات.وقد تخلل ورشة العمل توزيع استمارات لاستطلاع أراء الشاركين حول تحليل الوضع الراهن المدرج بالخطة، الرؤية — الرسالة — القيم المتبناه - المبادئ والتوجهات المستراتيجية، المسارات - القضايا والأهداف الاستراتيجية، المشروعات والمبادرات.

وقد بلغ حجم المشاركين في استطلاع الرأي الأول الخاص بتحليل الوضع الراهن ستة وستون استمارة، واستطلاع الرأي الثاني الخاص الرؤية والرسالة والقيم المتبناه والمبادئ والتوجهات الاستراتيجية أثنان وستون استمارة، واستطلاع الرأي الثالث الخاص المسارات والقضايا والاهداف الإستراتيجية اثنان وخمسون وكذلك استطلاع الرأي الرابع الخاص بالمشروعات والمبادرات بإجمالي عدد مائتان اثنان وثلاثون استماراة استطلاع

رأي. وبناء تم تنظيم فريق عمل من وحدة التخطيط الاستراتيجي لتحليل بيانات استمارات استطلاع الرأي الواردة بالورشة وفقاً لمنهجية علمية حيث تم استخدام المنهج الوصفي المبني على عرض نتائج المصادر الأولية المأخوذة من البيانات الموجودة باستمارة استطلاع الرأي، كما تم الاستعانة بالأسلوب الكمي في التحليل باستخدام برنامج جداول البيانات الحدول البيانات التحليل القيم الواردة بالاستمارة وعمل التكرارات والنسب المئوية لتفسير البيانات الموجودة كما تمت عملية التحليل الاحصائي للبيانات واستخلاص النتائج منها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية الأحصائية مثل: التكرارات بالأعداد والنسب المئوية.

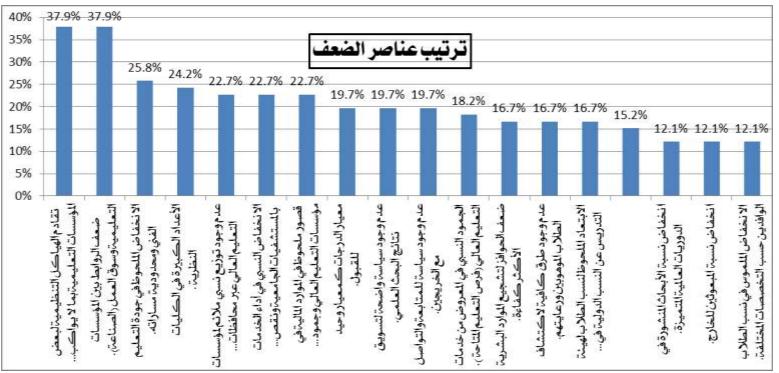
### عناصر القوة وعناصر الضعف:

تشير نتائج الاستبيان الأول إلى وجود نسبة رضى بشكل كبير من المشاركين عن عناصر القوة والضعف بدرجة رضا ممتازة، وقدجاء ترتيب اولويات عناصر القوة من المشاركين كما هو موضح بالشكل رقم (٢٩) وكذلك عناصر الضعف بالشكل رقم (٤٠).



شكل رقم (٣٩) ترتيب اولويات عناصر القوة

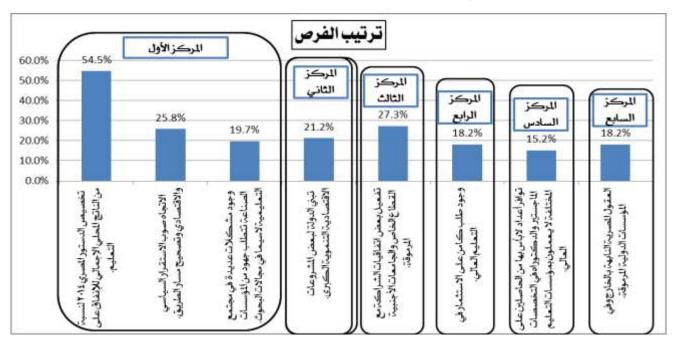
### شكل رقم (٤٠) ترتيب اولويات عناصر الضعف



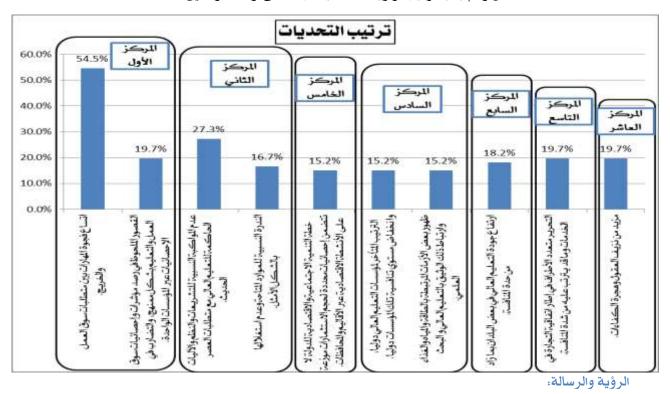
الفرص والتحديات:

تشير نتائج الاستبيان الأول إلى وجود نسبة رضى بشكل كبير من المشاركين عن الفرص والتحديات بدرجة رضا ممتازة، وقدجاء ترتيب اولويات الفرص من المشاركين كما هو موضح بالشكل ادناه رقم (٤١) وكذلك التحديات بالشكل رقم (٤٢).

شكل رقم (٤١) ترتيب اولويات الفرص بناء على اراء المشاركين



شكل رقم (٤٢) ترتيب اولويات التحديات بناء على اراء المشاركين



جاءت الرؤية في الإطار العام للخطة الاستراتيجة كما يلي: الاستثمار في العقول البشرية معرفياً ومهارياً بما يغذي سوق العمل المحلي والدولي بكفاءات مُبتكرة وقادرة على دفع الاقتصادنحو التنمية المستدامة، وقد سجل المشاركين العديد من الملاحظات والمقترحات من ضمنها: أن الرؤية لا تتضمن التوجه الى المنافسة دوليا،

لا يتضح بالرؤية انها تعبر عن التعليم العالي، وجود كفاءات بشرية ذات رؤية استقلالية و فكر ابداعي و منظور و عندهم انتماء و لهم القدرة علي العمل الجماعي بروح الفريق و التعاون مع الغير، لابد من وضع نظام تشريعي جديد يضمن تنفيذ السياسات الاستراتيجية بوزارة التعليم العالي.

كما جاءت الرسالة كما يلي: منظومة تعليم عالي يتوافر لديها السياسات الواضحة والآليات اللازمة لتقديم خدمة تعليمية تربوية وبحثية بمستوي جودة ملائم ومرن وفقاً للمتغيرات على كافة المستويات، وبما يضمن توفير عضو فاعل في المجتمع المصري غيور على وطنيته في إطار من القيم والأخلاق ويساهم إيجابياً في الاقتصاد المصري الموجه صوب العرفة والتكنولوجيا. وكان من ضمن ملاحظات المشاركين: الرسالة جيدة تتضح بها فلسفة و ثقافة المنظومة و تشمل غالبية العناصر و المشاركين، ضرورة الاهتمام برعاية ودعم الموهوبين وذوي الكفاءات، لابد من اعداد فرد ذو انتماء اجتماعي عال و قادر علي التفاعل مع التغيرات المجتمعية و تفهم المشكلات و القدرة على حلها بما يتوافر لديه من قدره ابداعية.

#### القيم المتبناه والمبادئ والتوجهات الإستراتيجية:

تبين وجود تأييد ملحوظ على جميع القيم المتبناة والمبادئ والتوجهات الاستراتيجية، وهذا يبدو جليا من خلال نتائج الاستبيان الثاني حيث يرى الغالبية العظمى من المشاركين أن القيم المتبناة جاءت ممتازة ومتميزة، وقد تم تسجيل العديد من الملاحظات والمقترحات من قبل المشاركين وكان من أهمها: ضرورة اللحقيق على القيم لبناء قيم تعليمية واضحة ، أهمية التوجيه الاعلامي و الالزامي لأهمية التعليم لتحسين صورته، ضرورة اضافة قيم عن البحث العلمي، أهمية قيمة الإنتماء والهوية، تقدير الكفاءات لتتماثل مع العدالة وتكافؤ الفرص. كما كان للسادة المشاركين العديد من الملاحظات والمقترحات ايضا فيما يخص المبادئ والتوجهات الاستراتيجية التي كان من أهمها: ضرورة اضافة مبادئ و توجهات خاصة بخدمة البيئة و المجتمع، اعادة هيكلة اللوائح و الاجراءات و القرارات التي تنظم سير العمل بالجامعات و الاجهزة التعليمية بوزارة التعليم العالي، تقليل الكم النظري مع تطوير و زيادة القدرة التطبيقية العملية المرتبطة باحتياج المجتمع الصناعي الفعلي.

#### السارات- القضايا والأهداف الاستراتيجية:

تبين وجود توافق بشكل كبير جداً على المسارات وهذا يبدو جليا من خلال نتائج الاستبيان حيث يرى الغالبية العظمى من المشاركين أن المسارات جاءت ممتازة فبلغ معدل الرضا ٦٥.٩٪ من إجمالي حجم المشاركين

#### المشروعات والمبادرات:

تشير نتائج الاستبيان الرابع إلى وجود درجة تأييد كبيرة للمشاريع لدى المشاركين بالاستبيان



# أولاً: تعليل البيئة الداخلية:

عناصر الضعف	عناصر القوة	
. تقادم الهياكل التنظيمية لبعض المؤسسات التعليمية	وجود طلب متنامي علي خدمات التعليم العالي.	۱.
بما لا يواكب طبيعية العصر والتطور السريع الذي يلحق به.	وجود تنوع في البرامج الأكاديمية الجديدة داخل مؤسسات التعليم العالي.	۲.
. الجمود النسبي في العروض من خدمات التعليم العالي (فرص التعليم التاحة ).	انتشار ثقافة الجودة وحصول بعض المؤسسات التعليمية على الاعتماد مع التوسع في استخدام نظام الساعات العتمدة.	۳.
. عدم وجود توزيع نسبي ملائم لمؤسسات التعليم العالي عبر محافظات الجمهورية.	توجه المؤسسات التعليمية نحو إقامة اتفاقيات تعاون وشراكة مع بعض المؤسسات التعليمية الدولية.	٤.
. الأعداد الكبيرة في الكليات النظرية .		ه.
. ضعف الروابط بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل	الرقمية.	
(الصناعة). .    معيار الدرجات كمعيار وحيد للقبول.	وجود إنتاج علمي بالمؤسسات التعليمية يمكن النظر في تسويق انتائجه وإمكانية حل مشكلات الصناعة.	٦.
. ضعف الحوافز لتشجيع الموارد البشرية الأكثر كفاءة.	توافر موارد بشرية من هيئة التدريس ذات خبرات متميزة مع	٧.
. عدم وجود طرق كافية لاكتشاف الطلاب الموهوبين ورعايتهم.	احتكاك البعض منهم بالمجتمع الدولي ومؤسساته، وخبرات إدارية متراكمة العرفة.	
ورعيهها. . انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في الدوريات العالمية	تراكم خيرات في مجال مشروعات تجامي التجار و المال	۸.
. الحقاص تشبه الابحاث المنسورة في الدوريات العالمية . المتميزة.	التوسع في إنشاء جامعات مصرية بالتعاون مع نظيرتها الأجنبية	.٩
ا.    انخفاض نسبة المبعوثين للخارج.	ولعل نموذج الجامعة المصرية اليابانية احد أبرز تلك المبادرات	• •
<ul> <li>الانخفاض النسبي في اداء الخدمات بالستشفيات الجامعية ونقص ملحوظ في خدمة التمريض.</li> </ul>	الجادة. توافر بنية مؤسسية ملائمة.	٠١٠.
<ul> <li>الانخفاض اللحوظ في جودة التعليم الفني ومحدودية مساراته.</li> </ul>	توافر شریحة عمریة (۱۸- ۲۲) سنة تحمل امل لستقبل مصر.	.11
<ul> <li>الابتعاد اللحوظ لنسب الطلاب لهيئة التدريس عن النسب الدولية في بعض التخصصات.</li> </ul>		
<ul> <li>ا. قصور ملحوظ في الموارد المالية في مؤسسات التعليم العالي وجمود بعض اللوائح المالية وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة.</li> </ul>		
١. الانخفاض الملموس في نسب الطلاب الواقدين حسب		

36	اختا	ا. • ، ا	التخصصا
. 00	ىحى	-	التحصصا

- عدم وجود سیاسة واضحة لتسویق نتائج البحث العلمی.
  - ١٧. عدم وجود سياسة للمتابعة والتواصل مع الخريجين.
- ٨١. قصر مدة الفصل الدراسي في الفترة (٢٠١٣-٢٠١٣) وتأثيره
   السالب على جودة العملية التعليمية وجودة الخريج.

# ثانياً: تعليل البيئة الخارجية:

التحديات	الفرص
التساع فجوة المهارات بين متطلبات سوق العمل والخريج.     عدم المواكبة النسبية للتشريعات والنظم والآليات الحاكمة للتعليم العالي مع متطلبات العصر الحديث.     الندرة النسبية للموارد المتاحة وعدم استغلالها بالشكل الأمثل.     القصور اللحوظ في رصد مؤشرات وإحصائيات سوق العمل والتعليم بشكل ممنهج، والتضارب في الإحصائيات عبر المؤسسات الواحدة.     خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة لا تتضمن إحصائيات محددة لحجم الاستثمارات موزعة على الأنشطة الاقتصادية عبر الأقاليم والمحافظات.     المؤتيب المتأخر لمؤسسات التعليم العالي دولياً، وانخفاض مستوي تناقسية تلك المؤسسات دولياً.     ارتفاع جودة التعليم العالي في بعض البلدان بما زاد من حدة المنافسة.     مزيد من نزيف العقول وهجرة الكفاءات.     التحرير متعدد الأطراف في إطار اتفاقية التجارة في الخدمات وما قد يترتب عليه من شدة المنافسة.     من طهور بعض الأزمات المرتبطة بالطاقة والمياه والغذاء وارتباط ذلك	العرص الدستور المصري ٢٠١٤ لنسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم.  7. وجود طلب متنامي على الاستثمار في التعليم العالي.  7. وجود مشكلات عديدة في مجتمع الصناعة تتطلب جهود من المؤسسات التعليمية لاسيما في مجالات البحوث.  3. توافر أعداد لابأس بها من الحاصلين على الماجستير والدكتوراه في التخصصات المختلفة لا يعملون بمؤسسات التعليم العالي.  9. تبني الدولة لبعض المشروعات الاقتصادية التنموية الكبري.  17. تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة مع القطاع الخاص والجامعات الأجنبية المرموقة.  الاتجاه صوب الاستقرار السياسي والاقتصادي وتصحيح مسار الطريق.
الوثيق بالتعليم العالي و البحث العلمي.	

# الفصل الثاني

(الرؤية ـ الرسالة – المسارات) لمنظومة التعليم العالي في مصر رؤية ورسالة التعليم العالي ومسارات الخطة الاستراتيجية

يتناول هذا الفصل النقاط الرئيسية التي تم بناء خطة الحكومة المصرية لتطوير التعليم العالي عليها والتي كانت نتاج الوضع الراهن وورش العمل التي تم عقدها بواسطة وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات وما نتج عنه من ظهور عناصرللقوة والضعف وفرص وتحديات حيث يسرد المسارات البالغ عددها ١٢ مسار والتي تم التوافق عليها من خلال عرضها على المجتمع الجامعي والجهات ذات الصلة من خلال ورش عمل وجلسات عصف ذهني ويطرح كل مسار من هذه المسارات قضية استراتيجية واكثر ومن خلال هذه القضايا البالغ عددها ١٨ قضية استراتيجية يتم تحديد مجموعة من الاهداف الاستراتيجية وهم ٢٩ هدف يلزم لتحقيقهم مجموعة من المشروعات والمبادرات وقد بلغ عددهم ٥٢ مشروع ومبادرة ، كما يتناول الفصل مدى الترابط والتكامل بين خطة التنمية المستدامة وبين خطة الحكومة المصرية لتطوير التعليم العالي حيث يستعرض المحاور الاساسية لخطة التنمية المستدامة ويركز على نقاط الالتقاء بينها وبين استراتيجية التعليم.

## ١/٢ الرؤية

كفاءات بشرية متعلمة ذات قدرات علمية ابتكارية متسقة مع احتياجات سوق العمل محلياً واقليماً ودولياً بما يدفع الاقتصاد نحو التنمية المستدامة

### ٢/٢ الرسالة

تقديم خدمة تعليمية تربوية وبحثية بمستوي جودة ملائم ومرن وفقاً للمتغيرات على كافة المستويات، وبما يضمن توفير عضو فاعل في المجتمع المصري غيور على وطنيته في إطار من القيم والأخلاق ويساهم إيجابياً في الاقتصاد المصري الموجه صوب المعرفة والتكنولوجيا

## ٣/٢ القيم المتبناه

- ١. الرأى والرأى الأخر والاحترام المتبادل.
  - تقدير الكفاءات ومنحها الفرص.
    - ٣. الشفافية والوضوح.
    - ٤. المسئولية والمحاسبية.
    - ٥. القيادة الفعالة والخادمة.
      - ٦. التميز اللامحدود.
- ٧. المشاركة الجتمعية وأصحاب المصالح المختلفة ذوى العلاقة.
  - ٨. الحلول التوفيقية والتعاون.
    - العدالة وتكافؤ الفرص.

# ٤/٢ القضايا والأهداف الاستراتيجية والمشروعات والمبادرات:

١٢ مسار + ١٨ قضية استراتيجية + ٢٩ هدف استراتيجي + ٥٢ مشروع ومبادرة

المشروعات والمبادرات	الأهداف الاستراتيجية	القضايا الاستراتيجية	المسار
<ul> <li>انشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة.</li> <li>إنشاء برامج أكاديمية جديدة متميزة تخدم سوق العمل.</li> <li>التوسع في برامج التعليم عن بعد وتطوير التعليم الفتوح.</li> </ul>	<ol> <li>ا. زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي.</li> </ol>	۱. القدرة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية.	۱. الإتاحة
<ol> <li>تهيئة الطلاب وتحسين اتجاهاتهم للالتحاق بالجامعة.</li> <li>سياسات ديناميكية للقبول تتوافق مع قدرات الطالب.</li> </ol>	<ul> <li>تهيئة الطلاب وتحسين اتجاهاتهم البلتحاق بالتعليم الاكاديمي</li> <li>تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية.</li> </ul>	<ol> <li>القبول بالتخصصات الأكاديمية المختلفة</li> </ol>	۲. القبول
<ul> <li>7. تكوين وبناء كوادر تدريسية متميزة.</li> <li>٧. تطوير نظام المنح والبعثات الخارجية.</li> <li>٨. مراكز وبرامج تنمية قدرات ومهارات للقيادات الجامعية.</li> </ul>	<ul> <li>٤.دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات</li> <li>٥.الوصول إلى عدد ٦٠ طالب لكل عضو هيئة تدريس في التخصصات النظرية.</li> <li>٢. الوصول إلى عدد ٢٠ طالب لكل عضو هيئة تدريس في هيئة تدريس في التخصصات النظرية.</li> </ul>	٣. قدرات ومهارات هيئة التدريس والقيادات.	٣. أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية
<ul><li>٩. مركز دولي لتنمية مهارات وقدرات الإداريين والقيادات الادارية.</li></ul>	<ul> <li>٧.تنمية مهارات الموارد</li> <li>البشرية للإداريين</li> <li>والقيادات الإدارية.</li> </ul>	<ol> <li>قدرات ومهارات الإداريين والقيادات الإدارية.</li> </ol>	<ol> <li>الإداريون والقيادات الإدارية</li> </ol>
۱۰. برلمان طلابي. ۱۱. هيئة ربط الطلاب والخريجين بسوق العمل محلياً وإقليمياً ١٠. مركز تنمية وتطوير إبداعات الشباب وريادة الأعمال. ۱۳. برنامج تنمية مهارات العمل للطلاب لتعويض العجز المعرفي والهارى لديهم.	٨.تنمية وتعزيز قدرات الطلاب على ممارسة الأنشطة العلمية والطلابية بالمؤسسات الخلاقي وصحى. ٩.تعزيز الروابط بين الخريجين وجهات التوظف المختلفة.	<ol> <li>اخلاقیات ومهارات الطلاب.</li> </ol>	٥. الطلاب
<ul> <li>١٥. التوسع في صناديق دعم البحوث التطبيقية.</li> <li>١٦. التوسع في إنشاء مكاتب فعالة</li> </ul>	<ol> <li>رفع الطاقة الإنتاجية البحثية بمستوى جودة ملائم.</li> </ol>	<ul><li>آ. إنتاجية البحوث وجودتها.</li><li>٧. الابتكار وحقوق اللكية</li></ul>	٦. البحث العلمي والابتكار

المشروعات والمبادرات	الأهداف الاستراتيجية	القضايا الاستراتيجية	المسار
لنقل التكنولوجيا. ۱۷. برامج شراكة فعالة بين الصناعة والتعليم العالي. ۱۸. برامج النانو تكنولوجي. ۱۹. حملات وطنية وبرامج تدريبية للتوعية بحقوق اللكية الفكرية.	<ul> <li>١١. حفز البحث العلمي التطبيقي والنشر الدولي.</li> <li>١٢. الحد من التعدي على حقوق الملكية الفكرية.</li> </ul>	الفكرية.	
<ul> <li>7. الكليات المجتمعية.</li> <li>71. برنامج الإرشاد الوظيفي بمنظومة التعليم العالي التقني التطبيقي.</li> <li>77. برنامج التدريب في مكان العمل.</li> <li>77. إنشاء كيان مؤسسي موحد للتعليم العالي التقني التطبيقي بمصر.</li> <li>37. مشروع تطوير مناهج التعليم العالي التقني التطبيقي.</li> <li>70. برنامج تأهيل هيئة التدريس بالتعليم العالي التقني التطبيقي.</li> </ul>	<ul> <li>۱۳. تطویر البرامج والقررات بما یتفق ومتطلبات سوق العمل.</li> <li>۱۶. بناء قدرات متمیزة لهیئة التدریس بالتعلیم العالي التقني التطبیقي.</li> <li>۱۵. تعزیز الهارات التطبیقیة لدی الطلاب.</li> </ul>	<ul> <li>٨. البرامج الأكاديمية التقنية.</li> <li>٩. قدرات هيئة التدريس بالتعليم العالي التقني.</li> <li>١٠. الطلاب.</li> </ul>	٧. التعليم العالي التقني التطبيقي
<ul> <li>۲٦. الادارة المؤسسية بالستشفيات الجامعية.</li> <li>۲۷. تمويل التوسعات في الستشفيات الجامعية.</li> </ul>	<ul> <li>١٦. تطوير أداء وجودة العمل بالستشفيات الجامعية.</li> <li>١٧. تحسين نظم إدارة الستشفيات الجامعية.</li> </ul>	<ol> <li>الجامعية.</li> <li>الجامعية.</li> <li>حوكمة الستشفيات الجامعية.</li> </ol>	<ol> <li>الستشفيات الجامعية لخدمة المجتمع</li> </ol>
<ul> <li>٨٠. تطوير نظم ولوائح التعليم العالي.</li> <li>٨٠. تشريع موحد للتعليم العالي.</li> <li>١٠٠ مركز لبحوث ودراسات تطوير التعليم العالي.</li> <li>٨٠٠ مرصد للتعليم العالي.</li> <li>٢٠٠ التطوير والتحديث المستمر المخطط العام للتعليم العالي وآليات فعالة للمتابعة.</li> <li>٣٠٠ هياكل تنظيمية للمؤسسات التعليمية مرنة ومواكبة للمتغيرات الحديثة.</li> <li>٢٠٠ إنشاء مجلس قومي للتنسيق بين التعليم العالي والجهات ذات العلاقة.</li> <li>العلاقة.</li> </ul>	<ul> <li>٨. تعزيز الرونة والاستجابة في إطار واضح من المحاسبية المسات التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي.</li> <li>٢٠. التميز في القيادة والشمافية والتعاون.</li> <li>٢١. إيجاد نوع من التكامل والتنسيق بين التعليم العالي وقبل الجامعي والبحث العلمي والبحث العلمي والبحث العلمي التطبيم العالي التقني والتعليم العالي التقني التطبيقي.</li> <li>٢٢. التطوير المستمر العالي.</li> </ul>	۱۳. المرونة والمحاسبية. ۱۶. القيادة والشفافية والتعاون.	9. الحوكمة والإدارة المؤسسية
<ul> <li>٢٥. إنشاء جمعيات الصداقة بين مؤسسات التعليم العالي.</li> <li>٣٦. تطوير البرامج الأكاديمية وفق متطلبات سوق العمل.</li> </ul>	77. إتاحة التخصصات وفقاً لاحتياجات سوق العمل والتوجه نحو الاقتصاد العرفي	<ul> <li>الأحاديمية القائمة وفق ضوابط الجودة.</li> <li>الاعتماد المؤسسي واعتماد</li> </ul>	١٠. الجودة والاعتماد

المشروعات والمبادرات	الأهداف الاستراتيجية	القضايا الاستراتيجية	المسار
<ul> <li>٣٧. معادلة البرامج والقررات</li> <li>٣٨. تراخيص ممارسة الهن الختلفة.</li> <li>٢٩. منظومة دعم وتطوير تأهيل المؤسسات التعليمية للاعتماد.</li> <li>٢٠٠. نظم للتعامل مع المؤسسات التعليمية ذات الأعداد الكبيرة</li> <li>٢١. الكفايات المطلوبة في خريجي كليات التربية وفق مخطط وزارة التربية والتعليم</li> </ul>	والتكنولوجي  77. الارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع في ذلك.  70. تعزيز استمرارية جودة البرامج الأكاديمية لضمان	البرامج الأكاديمية.	
<ul> <li>ثر شراكات بين الجامعات المصرية ونظيرتها الأجنبية.</li> <li>بروتوكولات للتبادل الأكاديمي والحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. الأجنبية المشتركة وانشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج.</li> <li>مشروعات بحثية ممولة دولياً مشتركة مع جامعات أجنبية ممشاركة المستفيد الوطني.</li> <li>بمشاركة المستفيد الوطني.</li> <li>إعداد متطلبات التصنيف الشخصية المتفردة للجامعات المسرية.</li> <li>الشخصية المتفردة للجامعات المسرية.</li> <li>المسرية.</li> <li>بالخارج ونظم الإيفاد من خلال البعثات الحكومية.</li> </ul>	التوسع في برامج الشراكة مع الجامعات الأجنبية المتميزة. ٢٧. تشجيع تبادل أعضاء الجامعات الأجنبية. ٢٨. حذب الطلاب الأجانب للدراسة بمصر.	۱۷. تدویل خدمات التعلیم العالي.	۱۱. التدويل
49. نظم الكترونية لتقييم انجاز اعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب. معلومات مؤسسات التعليم العالي، والربط بين تطبيقات نظم المعلومات الإدارية واستكمالها. واستكمالها. الإلكترونية والكتبة الرقمية وميكنة الكتبات والستودع الرقمي. معلومات الأكاديمية الرقمية.	79. تحسين نظم الاتصالات والعلومات في مجال إدارة التعليم وعمليات التعليم والبحث العلمي.	<ul> <li>البنية التحتية لتقنية العلومات والاستمرار في تحديثها وتلبيتها للمتطلبات والتغيرات المختلفة.</li> </ul>	۱۲. تكنولو جيا العلومات والتعليم

### ٥/٢ ربط خطة الحكومة المصرية لتطوير التعليم العالى بخطة التنمية المستدامة :

تقوم وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة — مصر ٢٠٣٠ وتنقسم استراتيجية مصر ٢٠٣٠ إلى إحدى عشر محوراً رئيسياً تشمل، محور التعليم، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفاقية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة والهوية، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية. والتي تهدف الى مجموعة من الخال خطة الحكومة المصرية لتطوير التعليم العالي كما سبق الاشارة في الجدول السابق تعتمد على مجموعة من المسارات والاهداف الاستراتيجية والمشروعات والمبادرات والتي ترتبط بشكل وثيق بخطة التنمية المستدامة فمثلا :

محور الاقتصاد بخطة التنمية المستدامة يهدف الي التحول الى اقتصاد يتميز بالتنافسية والتنوع ويستخدم منهجااحتوائيا منفتح على العالم قادر تعظيم القيمة المضافة واستيعاب القوة العاملة يحقق معدلات نمو مستدامة تتخطي ال٠١٪ وهذا المحور يتفق اتفاق ملحوظ مع عدة محاور من استراتيجية التعليم مثل محور الطلاب الذي يضم في احد مشاريعة هيئة لربط الطلاب بسوق العمل مما يحقق الانخفاض في البطالة واستيعاب للقوة العاملة

محور النظام السياسي والذي أحد غاياته هي استعادة السيا دة الاقليمية عربيا واقريقيا وهو ايضا ما يتضمنه محور التدويل حيث ان احد اهم مستهدفاته انشاء فروع للجامعات المصرية بالدول العربية ودول حوض النيل وجذب ورعايه الطلاب الوافدين حيث ان مثل هذه المشاريع تهدف الى استعادتة مصر لدورها الريادي بالنطقة عن طريق القوة الناعمة التي طالما تميزت بها مصر وبخاصة مع دول افريقيا.

محورالعدالة الأجتماعية اقامة مجتمع عادل متكاتف يتميز بتوفير فرص متكافئة وقادر على تمكين جميع المواطنين من مواجهة صعوبات الحياة والمشاركة الأيجابية في المجتمع ويقوم بالتوازى بأحتواء منهجى و مستدام لكل شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية وهو ما يحتوية مسار الطلاب حيث ان احد مشاريعه انشاء بنك الطالب لاتاحة التعليم العالي للطلاب الغير قادرين وكذلك مسار الاتاحة الذي يهدف الى زيادة القدرة الاستعابية للطلاب واتاحة فرص اكثر لهم عن طريق انشاء مؤسسات تعليم عالى جديدة.

محور الثقافة والهوية بناء مجتمع مثقف مستنير مبدع يتزوق الفنون ويتميز بالحفاظ على ثقافة مصرية تستمد ملامحها من القيم الأسلامية المعتدلة وتحتفظ بالغة العربية اساس لها وتتميز بنصهار العادات والتقاليد لتشكيل هوية قومية فريدة لكل مواطن وهو ما يتفق تماما مع رسالة التعليم العالي والتي نصها "تقديم خدمة تعليمية تربوية وبحثية بمستوي جودة ملائم ومرن وفقاً للمتغيرات على كافة المستويات، وبما يضمن توفير عضو فاعل في المجتمع المصري غيور على وطنيته في إطار من القيم والأخلاق ويساهم إيجابياً في الاقتصاد المصري الموجه صوب المعرفة والتكنولوجيا"

محور العرقة والبحث العلمي ويهدف الى اقامة مجتمع متكامل الآركان للعلم والتكنولوجيا والأبتكار يتميز بعنصر بشرى مبدع واليات تمويلية مرنة وجريئة يتعامل مع مجتمع ريادة اعمال كفئ ويمكن من رقع جودة قررات قطاعات الدولة بمرجعية علمية وهو ما يتطابق مع مسار البحث العلمي والابتكار الذي يتم تنفيذ مستهدفاتة عن طريق مجموعة من المشاريع مثل التوسع في صناديق دعم البحوث التطبيقية والتي توفر التمويل اللازم للبحوث وكذلك التوسع في إنشاء مكاتب فعالة لنقل التكنولوجيا وذلك لنقل التكنولوجيا الحديثة للقطاع الصناعي مما يسهم في زيادة الانتاج وبالتالي النمو الاقتصادي ايضا مشروع انشاء برامج شراكة فعالة بين الصناعة والتعليم العالي الذي يهدف الى تطبيق الابحاث العلمية وتبني الافكار الجديدة وتمويلها ويهدف كذلك لتحقيق التقدم التكنولوجي.

محور التعليم والذي ينقسم في خطة التنمية المستادامة الى ثلاث أجزاء وهم التعليم الاساسي — التعليم الفني والتدريب — التعليم العالي وبالوصول الى التعليم العالي وهو اساس ومحور الاسترتيجية سوف نجد ان الاهداف الاسترتيجية الخاصة بالتعليم العالي بخطة التنمية المستدامه هي (ان يكون التعليم متاحا للجميع دون تمييز — تحسين الحالة التنافسية للتعليم) وكما هو ملاحظ فإنها تتطابق مع الاهداف الاستراتيجية باستراتيجية التعليم العالي وبالمرور على نقاط القوة والضعف الخاصة بالتعليم العالي في خطة التنمية المستدامة فإنها في أغلبها تتطابق حرفيا مع ما ورد في استراتيجية التعليم العالي وقيما يتعلق بالمبادرات بخطة التنمية المستدامة فإنها تتفق بشكل كبير وتتشابة مع المشروعات والمبادرات المطروحة باستراتيجية التعليم العالي مما يضعنا امام حالة نموذجية من التكامل والترابط بين خطة التنمية المستدامة واستراتيجية التعليم العالي.

وبالنظر لاستراتيجية الحكومة المصرية لتطوير التعليم العالي سنجد ان رؤية التعليم العالي تنص على "كفاءات بشرية متعلمة ذات قدرات علمية ابتكارية متسقة مع احتياجات سوق العمل محلياً واقليماً ودولياً بما يدفع الاقتصاد نحو التنمية المستدامة" وهو ما يتسق بشكل كبير مع محاور واهداف خطة التنمية المستدامة.

وبشكل عام فإن طالب التعليم العالي هو نتاج منظومة التربية والتعليم فإذا تم توجيهه بالشكل الصحيح وفق نظم قبول جديدة وعادلة تكفل له الالتحاق بما يلائمه من تخصصات فإن ذلك سوف ينتج عنه خريج يلبي احتياجات سوق العمل وكذلك باحث متميز يعمل على خلق بحث علمي يتوافق مع احتياجات الدولة والمجتمع وكذلك ينتج عنه معلم يعمل على تعليم الطلاب بأسس علمية صحيحة ينتج عنها مدخل جيد للتعليم العاليوهو ما يوضحة الشكل التالي والذي يوضح منظومة التعليم في مصر .

